

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٤٠

الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالى اسماعيل (ماليزيا)

الوطنية ذات الصلة قصارى جهدها لمواجهة الوضع، في حين لا يزال العمل جاريا في تقدير المدى الكامل للأضرار الحاصلة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥٠٠

الإعصار في جزر البهاما وكوبا

ويسريني أن أتمكن من إبلاغ الجمعية بأن حكومة جزر البهاما استطاعت حتى اليوم أن تحتوي الوضع بمفردها. وتشعر بالارتياح لأن حدة الإعصار ومدته لم تكونا كبيرتين، وأنه لم يمر فوق مراكز التجمعات الرئيسية للسكان. وأشكر مجددا الجمعية على إعرابها عن أعمق مشاعر التعاطف والدعم. وفي الوقت نفسه، يتقدم وفد بلدي بتعازيه وبمشاعر التعاطف لبلدنا الشقيق كوبا الذي عانى أضرارا أكبر حتى مما لحق بجزر البهاما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل الانتقال إلى البنود المدرجة في جدول أعمالنا بعد ظهر هذا اليوم، أود، بالنيابة عن جميع أعضاء الجمعية، أن أتقدم بأعمق مشاعر التعاطف لحكومتي وشعبي جزر البهاما وكوبا للأضرار المادية البالغة التي تمضي عنها الإعصار الذي حدث مؤخرا. وأود أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يظهر المجتمع الدولي تضامنه ويستجيب فورا وبسخاء لـ أي طلب للمساعدة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جزر البهاما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر البهاما.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): في البداية، أود، سيد الرئيس، أنأشكركم عميق الشكر على كلماتكم، وأن أعرب عن امتنان حكومتنا وشعبنا لكم، وللجمعية العامة، ولهذه المنظمة التي تجسد وتمثل فيما تمثل خلاصة الإنسانية وجوهرها. فخلال لحظات وظروف صعبة نراها تملا شعبنا بمشاعر الأمل والثقة بمستقبل البشرية. وأود أيضا أن أنقل مشاعر التضامن الحارة التي نشعر بها تجاه شعبنا الشقيق في جزر البهاما.

السيد تورنوكويست (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن جزر البهاما، حكومة وشعبا، أود أن أشكركم خالص الشكر، سيد الرئيس، على كلمات التعاطف والتضامن الرقيقة بمناسبة الخسائر والدمار اللذين عانى بهما مؤخرا جزر البهاما بسبب إعصار ليلى. ولقد ألحق هذا الإعصار الذي ي يعد من الفئة الثانية أضرارا بالمنازل، ودمى المحاصيل في خمس جزر في الجزء الأوسط من أرخبيلنا. وتسببت أمواج المد العالية والأمطار المتتساقطة بغزاره في غمر مناطق كثيرة بالمياه. فأثار ذلك القلق من تلوث المياه. وقد انقطع التيار الكهربائي عن المناطق المتأثرة. وتبذل حكومة جزر البهاما والوكالات

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوجيه أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

خطاب فخامة السيد بول ببيا، رئيس جمهورية الكاميرون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية بعد ظهر اليوم إلى خطاب رئيس جمهورية الكاميرون.

أصطبخ السيد بول ببيا، رئيس جمهورية الكاميرون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة يشرفي أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية الكاميرون، بفخامة السيد بول ببيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ببيا (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنهنكم على انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والخمسين للأمم المتحدة.

بفضل مناقبكم بوصفكم دبلوماسي ورجل دولة تبوأتم هذا المركز الرفيع الدال على الشقة والاحترام، الأمر الذي يعد إشادة بكم وببلدكم الجميل، ماليزيا.

أود أيضاً أن أشيد بسلفكم، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال مثل البرتغال، الذي وسم بحكمته وفطنته اجتماعات الذكرى السنوية الخمسين لمنظمتنا. كما أود أن أتقدم بالتهاني الصادقة للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى. إن الجهود الدؤوبة التي يتضاعى في بذلها بشجاعة ودينامية وقدرة لخدمة الأمم المتحدة والسلام قد أكسبته امتنان القارة الأفريقية بأسرها.

إن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية اجتمعوا في ياوandi في شهر تموز يوليه الماضي وأعادوا تأكيد ثقتهم به.

وقد طلبوا مني اتخاذ التدابير اللازمة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان منح ولاية جديدة مدتها خمس سنوات لأفريقيا. وفي هذا الصدد أوصوا بترشيح السيد بطرس بطرس غالى.

وإننا لاثقون بأن أعضاء منظمتنا سيتيحون بذلك لافريقيا الاضطلاع بولايتين متتعاقبتين على رأس منظمة الأمم المتحدة، أسوة بآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية من قبل.

لقد عانت كوبا بالفعل خسائر اقتصادية كبيرة، واتصلت بوكالات منظومة الأمم المتحدة، التي كانت استجابتها الأولى لطلبنا بتقديمها المساعدة الإنسانية الطارئة جديرة بالإعجاب. ونحن على ثقة بأن هذه الاستجابات ستترجم إلى مساعدة فورية وملموسة بغية توفير الأغذية، والأدوية، ومواد البناء للتخفيف من النتائج التي خلفها الإعصار على الأسر الكوبية. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لعروض المساعدة العديدة الآتية من حكومات، ومنظمات غير حكومية، وأفراد أبدوا غيرية ونكران للذات كان لها أطيب الأثر في نفوسنا. وقد قبلنا هذه العروض بامتنان.

وبفضل التضامن الإنساني للشعب الكوبي، والجهود التي تبذلها حكومتنا وإيماننا بضرورة عدم التخلّي عن لا حول لهم، بأن علينا أن نكفل الخدمات الأساسية للجميع، لم نفقد أية أرواح. وفي أعقاب الإعصار، لم يبق جريح تنفسه الرعاية الطبية ولا طفل دون مدرسة يتوجه إليها ولا أشخاص بلا سقوف فوق رؤوسهم، وذلك على الرغم من أن الإعصار قد دمر ٥٦٤٠ مسكنًا، وأن ٧٨٨٥٥ مسكنًا آخر قد أصيبت بأضرار. وبالإضافة إلى الخسائر المدمّرة التي لحقت بالاقتصاد، بذلت جهود جبارة من أجل إجلاء ٣٩٢ شخصاً، الأمر الذي كان ضروريًا بغية تجنب وقوع إصابات قاتلة.

ويمضي الأعصار قدماً على نحو عاجل بالرغم من النقص الخطير في الموارد. وعلى الرغم من كل شيء، يظهر الاقتصاد هذا العام مؤشرات واضحة على الارتفاع، مما يمكننا الآن من التصدّي للأضرار ونحن في موقف أفضل. وعلى الرغم من الإعصار، ستواصل صناعتنا السكر والسياحة النمو؛ على أن برنامج الأغذية يتطلب هو وغيره، بذل جهود هائلة من جانبنا.

ونعرب عن شكرنا الحار للأمم المتحدة وللجمعية العامة ولوكلات منظومة الأمم المتحدة؛ وكل الذين يمدون لنا يد العون.

إن الشدائـد تعلم الناس التواضع وتساعد على زيادة إدراكـهم لكون الإنسان قليل المناعة من الأذى وكـون موارـدـنا محدودـة ولـكونـنا نعيشـ مـعـا فوقـ كـوكـبـ صـغـيرـ، وكـثـرةـ ماـ يـمـكـنـ بلـ ماـ يـجـبـ أنـ نـتـعلـمـهـ وـأنـ نـفـعـلـهـ. وـفيـ مـواجهـةـ الشـدائـدـ يـصـبـ الأـمـلـ هوـ السـبـيلـ الوـحـيدـ للـتقدـمـ.

شكراً جزيلاً لكم على تغذية آمال الشعب الكوبي غير المحدودة، بوقوفكم إلى جانبنا.

قبل كل شيء، أن نشجع التنمية لأن التنمية هي أفضل ضمان للسلام.

ويلزم تخفيض النفقات العسكرية لتمكين المجتمع الدولي من تخصيص الموارد الضرورية لتمويل العمليات الإنمائية في العالم وزيادة المساعدة المقدمة إلى أفراد البلدان. وللأسف، لا تزال بعيدين عن ذلك. وعلى الرغم من المعاهدات والاتفاقيات الكثيرة المعتمدة والتدابير الوقائية المتخذة، لا يزال السلام والأمن الدوليان معرضين لخطر ظهور بؤر التوتر أو استمرارها أو عودتها. وينطبق ذلك بوجه خاص على الشرق الأوسط، حيث يدعى الوضع مرة أخرى إلى بالغ القلق. إننا نعتقد أنه يجبمواصلة عملية السلام التي بدأت لتنفيذ اتفاقيات أوسلو. وفي هذا الصدد، نشيد بال موقف الشجاع الذي اتخذته الرئيس الإسرائيلي، إيزر وايزمان لمواصلة الحوار المنقطع.

وبوصفي الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فإنني بالطبع أعي بوجه خاص الصعوبات التي تواجه أفريقيا. فلا تزال الصراعات الكثيرة، داخل الدول وفيما بينها على السواء، تسبب الخراب في القارة وتعود باثار وخيمة على سكان تلك البلدان. ولا يزال يتبعين ترسیخ السلام في أنغولا. وظهور أي فرصة للعودة إلى الأوضاع الطبيعية في بوروندي سيكون مرتهناً بباء حوار وإجراء مفاوضات ملخصة فيما بين الأطراف المعنية. ويجب أيضاً العودة إلى نظام دستوري وديمقراطي حقيقي يكفل الشرعية في ممارسة السلطة.

وفي رواندا، نرحب بالبدء الفعلي لمحاكمة المسؤولين عن جريمة إبادة الأجانس في إطار المحكمة الجنائية الدولية في أروشا. ونحن نشجع السلطات الرواندية على مواصلة جهودها لجسم مشكلة الأشخاص المشرددين واللاجئين، وإنشاء الهياكل القضائية والإدارية الازمة، وتنظيم انتخابات ديمقراطية.

وفي الكاميرون، لدينا خلاف حدودي مع نيجيريا. وقد أيدنا منذ البداية الحوار والتسوية السلمية للنزاع عن طريق عرض القضية على مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في لاهاي. ونحن سنقبل بحكم المحكمة، وهذا ما يليق بنا أن نفعله.

وفي ليبريا، يبدو أن في تشكيل حكومة انتقالية على إثر محادثات أبوجا مذاعة للتشجيع. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل تأييده لجهود السلام التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن يقدم دعمه السوقي والمادي لنفيق الرصد التابع لها.

إن انتهاء الحرب الباردة، التي وضعت نهاية للعداوة بين الشرق والغرب، أثارت آمالاً كبيرة على كل الجوانب. فقد راودتنا جميعاً الآمال في حلول نظام جديد يقوم على التضامن بين الشعوب والإيمان بالمصير المشترك. راودتنا جميعاً الآمال في أن يحل منطق السلام والأمن والتنمية والتضامن فيما بين الشعوب محل منطق الحرب. راودتنا جميعاً الآمال في أن تحل قوة القانون محل قانون القوة.

والى اليوم من الإنصاف القول بأن هذه الآمال قد خابت، وأن النتائج لم تكن دوماً على مستوى تطلعاتنا. ومع ذلك فقد أحرز تقدم لا يستهان به.

لقد أنشئت، تحت رعاية الأمم المتحدة، لجنة استشارية للعناية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى. وفي هذا الإطار وإلى جانب اجتماع قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود مؤخراً في ياوندي، وقعت بلدان المنطقة دون إقليمية على ميثاق عدم اعتداء، وهو دليل ملموس على عزمها على تنمية علاقات متبادلة تقوم على السلام وحسن الجوار.

ومنذ قمة عام ١٩٩٣ أصبحت لدى منظمة الوحدة الأفريقية آلية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. وهذه الآلية باتت في طريقها لأن تصبح الأداة الرئيسية للدبلوماسية الوقائية في أفريقيا، لكن من أجل أن تصبح هذه الآلية فعالة كما ينبغي، يجب تزويدها بقدرات مؤسسية ومالية وتشغيلية حقيقة.

وإن معاهدة بليندابا التي وقعت في القاهرة جعلت من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما جرى إبرام معاهدتين تنشئان منطقتين مماثلتين في جنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ. ونحن بطبعية الحال نأمل أن يتم إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم.

وعلى الصعيد العالمي، رحبت البلدان المحبة للسلام باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدة حظر الشامل للتجارب النووية. ونحن جميع الدول على التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

إن هدفنا المشترك في هذه المنظمة هو صون السلام وضمان بقاء الجنس البشري. بيد أن الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي تبقى ناقصة اذا ما توقفت عند هذا الحد. فلا بد بطبعية الحال، أن نصون السلام، لكن لا بد لنا

الإصلاحات تتطوّي على تكاليف اجتماعية ومالية جسمية لا تستطيع أفريقياً أن تتحمّلها بمفردّها. وقد وافقت الشعوب الأفريقية بالفعل على تقديم تضحيات هامة، ولكن يلزم لضمان الانتعاش واستعادة النشاط أن يزداد الدعم المقدم من المجتمع الدولي. ولكي توفر لأفريقيا فرصة إثراز تقدّم مستدام، فإنّ هذا الدعم يجب أن يشتمل على زيادة تدفق الموارد المالية العامة والخاصة؛ وتخفيض كبير في الدين؛ على الدعم القوي للجهود التي تبذل لتنويع السلع التي تنتجهما؛ وعلى تيسير وصول صادراتنا إلى الأسواق العالمية - وهي رغبة أعرّبنا عنها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في مراكش.

ولم يبق المجتمع الدولي غير مبال بالحالة الراهنة للبلدان النامية. فقد دعي إلى تنفيذ برامج طموحة لمساعدة أفريقيا، وذلك خاصة بتشجيع من الأمم المتحدة. ومن بين هذه البرامج برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي مرّ للتو بعملية تقييم لمنتصف المدة؛ وبمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا؛ والتحالف من أجل تصنيع أفريقيا، الذي اقترحته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. كما نرحب، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بإعلان طوكيو بشأن التنمية في أفريقيا.

بيد أنه يجب توفير موارد ضخمة لتنفيذ جميع هذه المبادرات. والمجتمع الدولي وحده هو القادر على تعبيتها، ولا بد أن يفعل ذلك. وخارج إطار الأمم المتحدة، نجد أن الاستنتاجات التي خلصت إليها قمة البلدان الصناعية السبعة، في اجتماعها الأخير في ليون، قد أشارت بصياغا من الأمل في إدماج البلدان الفقيرة في التيار العام للتجارة العالمية وتحفيض عبء ديها.

ونرحب بالقرار الأخير الذي اتخذته مؤسسات التنمية الدولية بشأن اعتماد آلية لتخفيض الدين المتعدد الأطراف لعدد من البلدان النامية إلى مستوى يصل إلى ٨٠ في المائة من مدفوعات خدمة الدين. ونأمل أن يطبق هذا القرار بسرعة، وأن يوسع ليشمل أكبر عدد ممكن من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل.

وفضلاً عن القضايا الاقتصادية، فإنّ هذا محفل مناسب للفت انتباه المجتمع الدولي للمشاكل الاجتماعية التي نواجهها: أوبئة لم نتمكن بعد من مكافحتها؛ وحقوق المرأة التي تعترض النهوض بها والتي دافعنا عنها في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة في بيجينغ؛ وحقوق الطفل التي أثارها أطفال أفريقيا في ياوandi أثناء انعقاد

ونظراً للأوضاع السائدة في السودان والصومال، فإنّ على المجتمع الدولي وجباً يحتم عليه مساعدة هذين البلدين اللذين تفتّك بهما الحرب التي لا نهاية لها بين الأشقاء. ولا بد للشعبين المعنيين أن يبدوا إرادة حقيقية لتحقيق السلام وقبول للتسامح المتبادل والحوار. فلا يمكن إقامة سلام حقيقي دون رضا الأطراف.

وإذاء المشاكل الحادة الكثيرة القائمة اليوم، يتّعّين على أفريقيا أن تنظر إلى السلام بوصفه ضرورة مطلقة. فأفرقيا تحتاج إلى السلام من أجل وضع كل طاقاتها في خدمة تنميّتها. وتحتاج أفريقيا إلى السلام لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات التي تفتقر إليها اليوم. وتحتاج أفريقيا إلى السلام لتشجيع الديمقراطية وبناء دولة القانون.

وإلى جانب صون السلام والأمن، تسير أفريقيا على طريق الديمقراطية وبناء دولة القانون. ولما كانت غاية الديمقراطية هي ضمان العدالة وتساوي الفرص، فإن بإمكانها، بل لا بد لها، أن تعمل على الحفاظ على التوازن الاجتماعي. وكيما تعواض وتترسخ في تقاليد القارة، يتّعّين دعم العملية الديمقراطية وحمايتها من أخطار التعصب الطائفي والعنف والنزاعات الأصولية.

ومع ذلك لا يزال الفقر يشكّل أخطر تهديد للديمقراطية في أفريقيا. حقاً أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية دون سلام ودون تنمية. وأفريقيا هي أقل القرارات نمواً، وأكثرها تعرضاً للآثار الوخيمة الناجمة عن أي أزمة اقتصادية عميقة. إنّ البيئة الاقتصادية لا تعد مساعدة لنا بحال. فهناك خطر متزايد بأن تصبح قارتنا مهمشة. وفي كل يوم تتناقص التدفقات المالية إلى أفريقيا بما كانت عليه. والمساعدة الإنمائية الرسمية، الجاري تخفيضها بالفعل أصبحت تُقرن بعدد متزايد من الشروط. وعبء الديون يزداد ثقلاً باستمرار. ومن الصعب للغاية وصول منتجاتنا إلى السوق الدولي. وثمة اتجاه منتشر نحو سحب الاستثمارات من بلداننا، ولا يوجد هناك سوى القليل من رؤوس الأموال الجديدة المتاحة لنا. ومع ذلك فإنّ أفريقيا إزاء هذه الأزمة قد استجابت.

فأفريقيا تدرك أن المسؤلية عن تنميّتها الاقتصادية والاجتماعية إنما تقع في المقام الأول على عاتق الأفارقة أنفسهم، الذين يتّعّين عليهم، بدعم من المانحين الثنائيين والمتعدي الأطراف، القيام بإصلاحات بعيدة الأثر لتشجيع الحكم الصالح، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والاقتصادات المفتوحة. إلا أن جمّيع هذه

أثناء القرن العشرين، حقق الجنس البشري تقدماً رائعاً في ميداني العلم والتكنولوجيا. ولكن على الرغم من هذه الإنجازات التي يفخر الجنس البشري بها كثيراً، فإن جزءاً كبيراً من الجنس البشري كان مستبعداً من هذه التنمية. ففي عشية ألف الثالثة، لا يزال تخلف العالم الثالث اقتصادياً يشكل تحدياً رئيسياً للمجتمع الدولي. وبوسعنا جميعاً، بل يجب علينا أن نتصدى لهذا التحدي مجتمعين. فتوازن العالم في خطر.

ويوفر لنا غزو الفضاء الخارجي، كل يوم، دليلاً خارقاً على ما يمكن أن يفعله الناس عندما يتوفرون لديهم إرادة التعاون. ومما لا شك فيه أن الجنس البشري ككل، بروح التضامن، يمكنه كسب معركة السلام والرخاء. وكل ما هو مطلوب هو توفر الرغبة في ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكاميرون على البيان الذي أدلّ به توا.

اصطحب السيد بول ببيا، رئيس جمهورية الكاميرون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب سعادة الشيخة حسينا، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحبت السيدة الشيخة حسينا، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بسعادة الشيخة حسينا، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخة حسينا (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أتقدم إليكم، سيدي، وإلى الممثلين لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين، بتحيات شعب بنغلاديش وأطيب تمنياته. وما يدعوه إلى الارتياح والسعادة أن أراكماً، يا سيدي الرئيس، وأنتم من الدبلوماسيين المرموقين في العالم بأسره، تتولون الرئاسة. ولا شك في أن خبرتكم

مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بالمبادرة المشتركة لمنظمة عموم أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وعملة الشباب؛ والتهميش؛ والهجرة السرية؛ والاتجار بالمخدرات. وكلها مسائل تثير أكبر الاهتمام لدينا وكلها مسائل متصلة بالفقر وعدم وجود التنمية، وكانت محطة اهتمامنا الرئيسي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن.

ولا تستطيع أفريقيا التصدي لجميع هذه المشاكل باتخاذ إجراءات قصيرة الأجل هنا وهناك. وستجد أفريقيا طريقها للعودة إلى النمو باتخاذها إجراءات حاسمة طويلة الأجل لتنمية أساس نسيجها الاجتماعي. وما تحتاجه أفريقيا هو شراكة تعقد بحرية ويكون محورها عقد تضامن حقيقي، وتحالف صادق بين الشمال والجنوب من أجل التنمية المشتركة.

كما نرى، فإن التحديات التي تواجهنا عديدة. وبالتأكيد، فإني لم أذكرها جميعاً. بعض هذه التحديات قديم، وبعضها حديث.

لا تستطيع أية قارة اليوم أن تفلت من العولمة، وجميع البلدان، دون استثناء، منخرطة في هذه العملية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يدرك المجتمع الدولي وحدة مصيره. ونعتقد أن التصدي للتحديات التي تواجهها لا بد وأن يعكس بالضرورة هذه العولمة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تتكيف مع البيئة الدولية السائدة الآن في نهاية القرن، لكي تقوم بعملها على وجه أفضل. والإصلاحات الضرورية في أجهزتها الرئيسية، أي مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، يجب أن تتيح لجميع الدول، دون تمييز، المشاركة بنشاط في تسيير الشؤون الدولية العامة.

وهذا يعني، في جملة أمور، مزيداً من الشفافية في مجلس الأمن وفي أساليب عمله وفي التمثيل الجغرافي المنصف لجميع مناطق العالم. ويعني أيضاً تعزيز دور ومسؤوليات الجمعية العامة في ميادين صون السلم الدولي والأمن والتعاون. ويعني أنه ينبغي للأمانة العامة أن تعكس عالمية المنظمة وأن تتوفر لها موارد كافية وسلطة أكبر.

باختصار، هذا يعني منظمة أعيد تجديدها وإحياؤها؛ منظمة قادرة على تلبية احتياجاتشعوب وتحقيق الآمال المعقودة عليها؛ منظمة جديرة بالقرن الحادي والعشرين.

اعتبرنا هذا أمراً أساسياً لضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة. وإنها لإشادة بشعب بنغلاديش المحب للحرية أنه رفض محاولة ارغامه على قبول نتائج انتخابات مزورة، وأصدر حكمه على هذه المسألة بصورة واضحة لا لبس فيها.

وانتصرت أخيراً إرادة عامة الشعب في بلدي، من رجال ونساء، وأجريت انتخابات حرة ونزيهة في ١٢ حزيران/يونيه من هذا العام، أدلى فيها ٧٣ في المائة من مجموع الناخبين بأصواتهم. وهذه الانتخابات التي اعترف داخل البلد وخارجها بأنها أنزه انتخابات أجريت في تاريخ بنغلاديش، أعادت السلام والاستقرار السياسي إلى الأمة. ومرة أخرى، أقول إننا على استعداد للمضي قدماً في كفاحنا لتحقيق التحرر الاقتصادي لشعبنا. ومن ثم، فمن الصدف السعيدة أن شعب بنغلاديش يحتفل الآن، وإثر الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة، بالعيد الفضي لاستقلال بلده. لقد أشرف على بنغلاديش فجر عهد ديمقراطي جديد، عهد مليء بالأمل والتقدم.

إن القضايا التي أثارها هنا قبل ٢٢ عاماً البانغاباندو شيخ مجتب الرحمن ما زالت وجيهة حتى اليوم. ولقد ناشد المجتمع الدولي أن:

"يولد من جديد شعوراً بالتضامن الإنساني والأخوة، وأن يعترف بالتكافل [من أجل] التوصل إلى حل رشيد واجراء عاجل لتجنب ... كارثة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة التاسعة والعشرون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٢٤٣، الفقرة ٩)

وأعظم تحد تواجهه الأمم المتحدة، كما قال ببلغة، هو أن تجدن:

"قوى العقل لإقامة نظام اقتصادي دولي عادل".
(المراجع نفسه الفقرة ١٠)

نظام يكفل سيادة كل دولة على موارد其 الطبيعية، وكذلك:

"يسعى إلى إنشاء إطار من التعاون الدولي يرتكز على الاعتراف بتغليب المصلحة العامة لكل بلدان العالم، في ظل نظام اقتصادي مستقر وعادل".
(المراجع نفسه، الفقرة ١٠)

ولقد شهد العقدان الماضيان تغيرات هائلة على الساحة السياسية العالمية. فانتهاء الحرب الباردة أحدث

الواسعة وحكمتكم السديدة من المزايا العظيمة التي ستفيدهم منها الجمعية العامة في توجيهه مداولاتها إلى نتيجة ثابحة.

قبل ٢٠ عاماً، وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، وقف أبو أمتنا، بنغاباندو شيخ مجتب الرحمن، على هذه المنصة ليخاطب الجمعية العامة باسم شعب بنغلاديش. وأنها للحظة مشحونة بالعاطفة أن أجد نفسي وقد حظيت بشرف وأمتياز الوقوف أمامكم هنا اليوم بصفتي رئيسة وزراء حكومة بنغلاديش لكي أخاطب هذا المحفل العالمي الغريب. وأعرب عن امتناني للعاملين والقادة من حزبي، ولآخرين غيرهم لأنني، بفضل تضحياتهم، تمكنت من أن أكون هنا اليوم. كما أُنمي ممتنة لشعب بنغلاديش، بكل فناته ومهنه، الذي أتاح لي هذه الفرصة النادرة بدعمه الذي لا يقدر بشئ في الانتخابات التي أجريت مؤخراً.

وقد حدثت تغيرات جذرية في الساحة العالمية أثناء هذه السنوات الـ ٢٢، فقد تداعت انقسامات أيدولوجية قديمة، وتعمقت جهود تعاونية إقليمية، وظهرت مجموعات جديدة من التحالفات السياسية الجغرافية على أثر التنمية الاقتصادية السريعة التي شهدتها آسيا والمحيط الهادئ أثناء العقود الماضيين.

وقد حدثت تغيرات ضخمة في بنغلاديش أيضاً. فالاغتيال الوحشي لأبي الأمة ومعظم أفراد أسرته في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ غير مسار تاريخنا. وقد كان في ذلك خسارة شخصية مدمرة لي. حيث قتل أبي وأمي وإخوتي، ولم يترك حتى أخي الذي كان يبلغ من العمر ١١ عاماً. وبالنسبة للأمة، كانت هذه نكسة ذات أبعاد رهيبة. فبضربة واحدة، تم القضاء على الإطار الديمocratic، وكل ما قاتلنا من أجله خلال سنوات عديدة من النضال والتضحية توجت بنجاح نضالنا من أجل التحرير وتحقيق الاستقلال، وانغمست الأمة في فترة اتسمت بالصراع وعدم الاستقرار. وتبع ذلك فترة تميزت بالانقلابات العسكرية والاغتيالات والانتخابات المزورة، وحرم فيها شعب بنغلاديش بطريقة منتظمة من حقوقه الديمقراطية. وقد الشعب حقه في التصويت، حيث أصبحت العملية الانتخابية مجرد خدعة ومهزلة يجري التلاعب بها، بينما تقوضت كل الآليات الأخرى للمساءلة.

إذاء هذه الخلفية الكثيرة، وطوال الـ ٢١ عاماً الماضية، كان على حزبي - جنباً إلى جنب مع القوى السياسية الأخرى - أن يقود حركة شعبية لإجراء انتخابات عامة في ظل حكومة انتقالية محايدة. فهي سياق تجاربنا الماضية،

أن نشعر ببعض الفخر إزاءه. فعلى سبيل المثال، أحرزنا تقدماً كبيراً في مجال تنظيم الأسرة والخدمة الاجتماعية. والحقيقة أتنا وصلنا إلى مرحلة من التحول السكاني انخفض فيها معدل النمو السكاني بما يصاحب ذلك من فوائد. وقد اتبعنا طرقة لجعل مياه الشرب صحية وللسيطرة على أمراض سارية مثل الإسهال باستخدام تقنيات الإمالة الفموية.

وأحرزنا أيضاً تقدماً، وإن كان محدوداً، في تعليم البنات والنساء، ويهظى تمكين المرأة بأولوية قصوى في بنغلاديش اليوم، وسنمضي في تنفيذ مقتراحات إصلاحية متنوعة لضمان أن تلتحق المرأة في بنغلاديش بالركب جنباً إلى جنب مع الرجل. وكان من دواعي السرور أن نرى إقبالاً هائلاً من النساء على التصويت في الانتخابات العامة الأخيرة التي أجريت في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

إن برنامج كهربة الريف يحرز تقدماً، ولكننا نود أن نسرع بمعدل النمو، والمنظمات غير الحكومية تقوم بدور بالغ الأهمية في عمليتنا الإنمائية، وبخاصة على المستوى الشعبي. وحكومتي تدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تكمل جهود الحكومة الإنمائية. وقد لقيت بعض المنظمات غير الحكومية في بنغلاديش اعترافاً عالمياً النطاق لأساليبها المبتكرة.

إتنا لا يمكننا أن نرضى كثيراً عن المطالب المتواضعة التي حققناها. فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. لقد تعرضنا لكوارث طبيعية مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير. إلا أننا ملتقطون بأننا باتخاذنا مسبقاً تدابير وقائية مخططة جيداً يمكننا تخفيف الأثر الضار لتلك المصائب الطبيعية. إن الاستثمار الضخم ضروري لتنفيذ هذه البرامج، وأنامل في تعزيز الموارد الضرورية لهذا الغرض. وهنا أود أن أعرب عن التقدير والشكر للمجتمع الدولي، وبخاصة الدول المتقدمة النمو، لمساهمتها في مساعدتنا في وقت الحاجة.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الاتجاه إلى تدني المساعدة الإنمائية الرسمية. لقد بلغت هذه المساعدة في العام الماضي أدنى مستوياتها في السنوات العشرين الماضية. الأمر الذي يشير إلى تغير في أولويات البلدان المانحة. فتدفق المساعدة الإنمائية لم يصل إلى مستوى تحقيق هدف الـ ٧، في المائة من الناتج القومي الإجمالي، بل إنه لم يصل حتى إلى نصف ذلك المستوى. وبالنسبة للبلدان النامية في مجموعها، وأقل البلدان نمواً من بينها بشكل خاص، هذا الاتجاه السلبي في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مسألة تثير القلق العميق. وفي بلدي،

تغيرات عميقة وجوهرية في العلاقات الدولية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التغيرات التاريخية، فإن العديد من الشواغل التي أعرب عنها أبو أمتنا بكل قوة واقناع في هذا المحفل الجليل ما زالت قائمة، فلا يزال الغالبية من البشر يعانون من الفقر والجوع والمرض وسوء التغذية. ولا تزال فرص التعليم والوصول الكافي إلى التسهيلات الصحية تنكر على ملايين الناس في كل مكان، وبصفة خاصة في البلدان النامية. وفي بنغلاديش المصنفة ضمن أقل البلدان نمواً، كانت سرعة التقدم خلال العقود الماضيين شديدة البطء. ونحن نحاول بشق الأنفس أن نكسب السبق ضد النمو السكاني في بلدنا. ولهذا عقدت حكومتنا العزم على التعجيل بالنمو الاقتصادي لاستئصال شأفة الفقر بصفة نهائية. ومع أن النمو الاقتصادي السريع هو أولويتنا القصوى، فلن نهمل قضية الانصاف والعدالة الاجتماعية. والواقع أن رابطة عوامي البنغلاديشية كانت دائماً تقف إلى جانب الفقراء والضعفاء والمحروميين والمقهورين والمسحوقيين في البلد. وهكذا يبقى النمو الاقتصادي في كتف الانصاف والعدالة الاجتماعية هدفنا الوطني.

وتؤمن حكومة بلدي ايماناً راسخاً بالنظام السياسي الذي لا يكفل سيادة القانون فحسب، بل يكفل أيضاً شفافية الحكومة ومسئوليتها. وبموجب النظام الذي أنشأناه بعد البرلمان مركز الحياة السياسية للأمة، الذي تتتخذ فيه كل القرارات الرئيسية. وحرية السلطة القضائية وحرية الصحافة وحقوق الإنسان الأساسية كلها مضمونة. أما حقوق المرأة والطفل والأقليات فسترفع الحكومة لواءها باعتبارها مسؤoliتها المقدسة.

ولقد شرعت حكومتي في برنامج عملي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة للدولة. والقضاء على الفقر، والنمو المستدام، وحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية، هي بعض المعالم الأساسية لاستراتيجيتنا الإنمائية. وعلى غرار معظم البلدان في كل مكان في العالم، اخترنا اقتصاداً منفتحاً يعتمد على السوق الحرة، واستراتيجية تجارية متطلعة نحو الخارج. وفي ظل نظام تجاري محرر، سنتع سياستاً ضريبية ونقدية حكيمة بغية الحفاظ على الاستقرار والقدرة على التنافس الاقتصادي. ويحدونا الأمل في أن يؤدي استقرار الاقتصاد الكلي الذي نتمتع به إلى تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في بنغلاديش. ولقد قدمنا حواجز كبيرة للمستثمرين الأجانب مع ضمانات أمن قوية لاستثماراتهم.

وبينما سُجل بنغلاديش فيما يتعلق بالنمو الشامل غير مرض، فقد حققنا نجاحاً في بعض المجالات يمكننا

والمستويات الآخذه في الارتفاع من الترابط والوصل بين المجالات جاءت معها بتحديثات جديدة في مجالات الإدارة الكلية للاقتصاد واللواحة الاقتصادية والقانون الدولي. فأثار بعض الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود الوطنية، كما أن الطابع الدولي لعمليات العديد من الشركات والمؤسسات المالية المتعددة الجنسية يجعل من اللواحة الوطنية شيئاً عديم الجدوى تقريباً في كثير من الأحيان. وقد سعت اتفاقات تعاون إقليمي إلى معالجة هذه المشاكل، لكنني أرى أن الحلول العالمية ضرورية فعلاً. فعلى سبيل المثال، في أسواق رؤوس الأموال الدولية نجد أن نطاق رؤوس الأموال الخاصة القصيرة الأجل وسرعة تقلب تدفقاتها يجعلان من أي محاولة - حتى لو قامت بها أغنى مجموعة من البلدان - للتدخل في حركة السوق باستخدام الاحتياطيات الرسمية محاولة مقتضياً عليها بالفشل بسرعة. ومع أن التدخل في سير أي سوق يكون سيره سليماً أمر ينافي تجنبه بشكل عام، فإن المجال ينبغي أن يفسح للتدخل في حالة فشل السوق.

إن الأمم المتحدة تمثل جهود شعوب العالم لرسم وتطوير إطار للتعاون المتبادل يمكن إرساء سلام دائم وشامل عليه. وبعد أن أصبحت الانقسامات اليدولوجية التي سيطرت على المناقشات بشأن الاستراتيجيات الإنمائية شيئاً يمت إلى الماضي، لعل الأمم المتحدة توفق الآن في تحقيق إمكاناتها الكامنة في النهوض بقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نتوقع الآن من الأمم المتحدة، ليس فقط القيام بدور أكثر نشاطاً في هذا المجال، وإنما أيضاً توجيه وتنسيق أنشطة جميع الوكالات الإنمائية الدولية. وكما ذكرتم - سيدى الرئيس - في بيانكم الافتتاحي:

"إذا كانت الأمم المتحدة عاجزة عن أن تكون العامل المؤثر الرئيسي في مجال موارد التنمية، فيجب أن تكون على الأقل الحفاز الرئيسي على التنمية وأن تكون قادرة على التأثير بقوة على التنسيق على المستوى الكلي مع الهيئات الأخرى التي لديها إمكانية أكبر للوصول إلى الموارد، ولكنها أنشئت بطريقة تتسم بقدر أقل من الديمقراطية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الأولى، ص - ٤)

لقد قيل الكثير في السنوات الأخيرة عن دور الأمم المتحدة. واسمحوا لي بأن أعلن هنا في هذا المحفل العالمي بعبارات واضحة أن بلدي يؤيد قيام هيئة عالمية

نسعى إلى مجيء الاستثمار الأجنبي الخاص لبث دينامية في عملية النمو لدينا، لكن هناك بعض قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك البنية الأساسية، ستظل لبعض السنوات معتمدة على ورود تدفقات كافية من المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذلك فإن تجديد برامج المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، وكذلك تنفيذية المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الآسيوي ضروريان للحفاظ على توفر الموارد لهذه البرامج الحيوية

لقد وقعت تغيرات هامة كثيرة في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة. ووسط التيارات العديدة المتضاربة، هناك اتجاه لا مراء فيه: اتجاه إلى ترابط عالمي أكبر. لقد انهارت حواجز التجارة واتسع نطاق التدفقات التجارية. وظهرت تكنولوجيات جديدة قلبت نظم الإدارة والاتصالات رأساً على عقب. وتضختت بشكل هائل تحركات رؤوس الأموال الدولية. ومررت اقتصادات عديدة كانت في السابق مخططة تخطيطاً مركزياً بعملية تحول ألمية، فاتحة الباب أمام التجارة والاستثمار الأجانب. والتحركات من أجل التعاون الإقليمي - وعلى الأخص في أوروبا وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ - اتسعت خططاًها. وهذه التغيرات جمعياً فتحت آفاقاً مثيرة جديدة أمام التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي.

وللأسف أتنا - في أقل البلدان نمواً - لم نتمكن من المشاركة في فرص النمو الجديدة التي ظهرت مشاركة كاملة. ولقد سعينا - من جانبنا - على مستوى وطني، إلى إحداث تغيرات في استراتيجيات الإدارة والاستثمار الاقتصادي بين من شأنها أن تعزز قدرتنا على الاستفادة من دينامية الاقتصاد العالمي. إن هناك عدداً من المشاكل المشتركة التي تعوقنا. ومع ذلك، فإن الكثير منها لا يمكن حلها بشكل فعال إلا عن طريق الجهد التعاونية، وبالمساعدة النشطة من المانحين المتعدد الأطراف والثنائيين. وإحدى أهم هذه المشاكل الضعف في بنياتنا الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وهي مجالات تتطلب استثمارات طويلة الأجل. وفي بعض المجالات، مثل التعليم، تكون عائدات الاستثمار من الضعف بحيث يصعب جذب أموال الاستثمار الخاصة إليها، وهي لذلك تستلزم تدفقات تمويل تناهلي أكبر. وبدون هذا الاستثمار في رأس المال البشري، ستتجدد أقل البلدان نمواً أنها تزداد تخلفاً في عصر الأفكار والتكنولوجيا الجديد، حيث تتحدد ثروة أي مجتمع بمدى ملكيته لأفكار جديدة وقدرتها على خلقها.

للحظر وتدمير الأسلحة النووية ولضمان استخدام الطاقة الذرية في أغراض السلمية وحدها. وكان هذا الاقتراح اقتراحاً فريداً تقدمت به الدولة الوحيدة التي كانت في ذلك الوقت تملك هذا السلاح ذا القدرة التدميرية الهائلة. وفي عقد الستينيات، قدم كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، القائم وقتها، إلى اللجنة الثمانين عشرية لمنع السلاح في جنيف خطته لمنع السلاح العام والكامل. ومؤخراً في عام ١٩٨٦، تقدم السكرتير العام السوفيaticي في ذلك الوقت غورباتشيف، بمقترنات للقضاء التدريجي على الأسلحة النووية. كما أن جماعات ولجان المفكرين المستقلين ذوي المكانة المرموقة، بل محكمة العدل الدولية نفسها، قد أعلنت معارضتها لهذه الأسلحة. إن الأسلحة النووية شيء بغيض ولا محل له في عالم متحضر. وهذا الوعي متوفّر بصورة واضحة، والرغبة في القضاء على هذه الأسلحة شيء ملموس. لقد تراجع لحسن الحظ الخوف من احتمال وقوع كارثة نووية تخصّي على العالم. وما نحتاج إليه الآن هو الشجاعة والثقة والمبادرة بمتابعة جدول أعمال نزع السلاح النووي بكل جدية، خاصة وأن الدول النووية نفسها ملتزمة بذلك وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثمة قضية هامة أود أن أشير إليها قبل أن أختتم بيانى، وهي قضية تهم الجميع. وأعني بطبيعة الحال قضية الهجرة. فتفاقات المهاجرين في جميع أنحاء العالم ترجع بكل صراحة إلى دوافع اقتصادية أكثر مما ترجع إلى أي عامل آخر. وعبر السنين أسمم المهاجرون الساعون إلى حياة أفضل إسهاماً كبيراً في تعمير البراري وفي تطوير الكثير من البلدان والثقافات. وهؤلاء الناس هم، بحكم التعريف تقريباً: أنسان أشداء ومستعدون للعمل الشاق لساعات طويلة. ونظراً لأن كثيرين في وضع مخالف لقوانين الهجرة في البلاد المضيفة، فإنهم يقعون في كثير من الأحيان ضحايا للاستغلال والإساءة ولا يحصلون على المنافع والحماية التي توفرها القوانين والاتفاقات التي تتطبق على الفارين من الاستقطاب السياسي. ووفقاً لبعض التقديرات يعيش أكثر من ١٢٥ مليون شخص خارج بلادهم، وأكثر من نصف هذا العدد ينتقلون من بلد نام إلى بلد نام آخر. هذه قضية تهم جميع البلدان أو المجموعات من البلدان، وقد تصبح من المشاكل الكبرى في المستقبل إذا نحن لم نتناولها بطريقة جادة.

وهذا قد يعني وضع قواعد ولوائح على المستوى الدولي، وكذلك وضع تدابير لإزالة أو تدارك الأسباب الجذرية لتفاقات الهجرة هذه. إنها قضية اجتماعية وقضية اقتصادية وقضية إنسانية تمسّ الأمن الإنساني.

قوية تكون مجهزة تجهيزاً تاماً لوفاء بالمهمة والمسؤوليات الموكولة إليها بموجب الميثاق.

نحن نسلم مع التقدير العميق بالخدمات القيمة التي تقدم للإنسانية من جانب وكالات الأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة لسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لقد قدمت هذه الوكالات وغيرها من الوكالات الأخرى دعماً قيماً للمجتمع الدولي في معالجة القضايا والمشاكل المعقّدة التي نواجهها اليوم، والتعاون الإقليمي المثير السريع الذي نشاهده اليوم في مختلف القارات بدءاً بالكثير للجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة التي وفرت الزخم الأولي لهذه التجمعات وفوق كل شيء فإن الأمم المتحدة ذاتها، على الرغم من النقد الذي يوجه إليها من جانب الذين يريدون الانتقاد من قدرها، قد قدمت للبشرية طوال الـ ٥٠ عاماً الأخيرة خدمات قيمة، وظلت رمزاً كبيراً للأمل في السلم والاستقرار والرفاه في العالم، أود باسم بنغلاديش أن أشيد بالأمم المتحدة لاضطلاعها بدور رائد في قضية السلم والأمن.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى عمليات صون السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة وإلى الإسهام المتواضع الذي يقدمه بلدي لهذه القضية البديلة. لقد استجابت بنغلاديش إلى النداء الخاص بالإسهام بقوات في عمليات صون السلم وذلك وفقاً لأحكام الميثاق وقرارات مجلس الأمن. وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، نعتبر هذا العمل واجباً أساسياً. ومما يدعونا إلى الارتياح العظيم أن نرى جنودنا الشجعان يذهبون إلى مختلف البقاع المضطربة في جميع أنحاء العالم ويلبون بلاه حسناً في تنفيذ المهام التي أوكلت إليهم بشرف وكراهة وتقان في العمل. ونحن نشعر بالفخر لأن قواتنا تخدم خارج البلاد في ظروف صعبة وحياة أفرادها تتعرض للخطر في كثير من الأحيان. وأود أن أكرر استعدادنا للاستجابة بصورة إيجابية عندما تطلب منا المساعدة في عملية السلم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ما فتئ نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، شاغلاً أساسياً للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. والقرار الأول للجمعية العامة الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ طالب بالقضاء على الأسلحة النووية. وفي وقت لاحق من ذلك العام كانت خطة باروخ اقتراحاً حقيقياً بمعنى الكلمة

وحيث تنطلق الكلمات من أعماق الحقيقة؛
وحيث يمد السعي الدؤوب ذراعيه نحو الكمال؛
وحيث نهر المنطق الصافي لم يضل طريقه في رمال
الصحراء الموحشة، صحراء التقليد العقيم؛
وحيث يمضي العقل إلى الأمام تقوده ذاتك إلى رحاب
فكرة و عمل دائبة الاتساع".

وإنما المشكلة بالنسبة لنا - وأعني بذلك العالم النامي
بأسره - هي كيف نصل إلى تحقيق هذا المثل الأعلى، بل
قد يصح لي أن أقول، إلى بلوغ هذا الهدف المستطاع
بلوغه. فحقيقة الأمر أننا لا نفتقر إلى التوابيا الطيبة، أو
إلى الوعي بضخامة المهمة أو جسامتها؛ وكل ما في الأمر
أننا لم نسع في أي وقت من الأوقات سعياً حقيقياً مزودين
بما يتناسب مع ما تستحقه المسألة من إيمان ومثابرة
وتصميم. فدائماً ما نبدأ ولكننا لا نواصل السير ولا ننتهِ أو
نكمله أبداً. وفي أحياناً جد كثيرة، نشعر بالرضا لمجرد
اتخاذ الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح، ونادرًا ما نمضي
إلى الخطوة الثانية، أما الخطوة الثالثة فنکاد لا نخطوها
أبداً. ولا يمكن تحقيق التقدم الجاد بمجرد سلسلة من
البدايات التي لا تبدأ العمل فعلاً، بمجرد سلسلة من
الخطوات الأولى التي لا تؤدي بنا إلى شيءٍ.

وما نحتاجه في هذه المرة هو نوع البصيرة والحكمة
وبعد النظر التي تحلى بها كلها وزير خارجية أمريكي عظيم، ورئيس أمريكي مرموق، صاغاً ونفذَا بهمة
وسرعة، وبطبيعة الحال بتأييد كامل من كونغرس مستنير
بعيد النظر، خطة عظمى لإحياء اقتصاد أوروبا المدمَّر
في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وأود أن أسجل عناصر خطة للسلام والأمن والتنمية
ينبغي أن نسعى لتحقيقها بقوة وبجدية.

أولاً، إننا بحاجة عاجلة لتنفيذ خطط العمل التي اتفق
عليها فعلاً لانتشال أكثر البلدان النامية فقراً من مستنقع
اليأس.

ثانياً، نحن بحاجة لأن تنفذ على وجه السرعة
الخطط التي اعتمدت بالفعل لبقاء وحماية ونماء أطفال
العالم.

ثالثاً، إننا بحاجة لأن نزيد الوعي على جميع
المستويات وأن نضمن التنفيذ المبكر للمعاهدات التي
جرى التفاوض بشأنها والتوقيع عليها في مؤتمر الأمم
المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المعقوف في ريو دي
جانيرو.

ويبدو أن عقد مؤتمر دولي يكرس لهذه القضية على وجه
التحديد، أمر يملئه المأزق الحالي المستمر.

وفي مختلف المحافل والندوات الدولية تساق حجج
وجيهة تؤيد تدفق رأس المال والتجارة والخدمات على
نطاق عالمي ومن غير قيود. ويبدو لنا أنه يمكن أن تساق
حجج وجيهة بنفس القدر تأييداً لرفع قدر أكبر من القيود
عن حركة اليدين العاملة، ومن المؤكد أن هذه المسألة تحتاج
إلى دراسة بكل جدية وبعقل متفتح ودون تمييز. والتاريخ
أميل إلى مساندة وجهة النظر القائلة بأن المهاجرين
قد أثروا وعززوا - ولم يفقرُوا - البلدان التي ذهبوا إليها
بحثاً عن حياة أفضل.

إن تمثال الحرية هو رمز مدينة نيويورك بل الولايات
المتحدة كلها، وهذا أمر معروف في جميع أنحاء العالم.
هذا التمثال هدية من شعب فرنسا إلى الولايات المتحدة.
وقبيل الهبوط في مطار جون ف. كنيدي في يوم صاف،
يمكن للمرء أن يلمح هذا التمثال من الجو.

وعند قدمي التمثال أغلال مكسورة ترمز للحرية التي
اكتشفت من جديد، وعند قاعدته حضرت على لوح من
الحجر الكلمات الخالدة المأخوذة من قصيدة "العملاق
الجديد" التي كتبها إيمان لازاروس:

(تكلمت بالإنكليزية)

"أعطوني المكروهين والفقراً لديكم،
جموكم المتزاحمة التي تحرق شوقاً إلى أنفاس
الحرية

الرؤساء الذين تلتهمهم شواطئكم الراخمة،
أرسلوا لي أولئك المشردين، الذين تتقدّم
العواصف:
وها أنا ذا أرفع مصابحي بحاجب البوابة الذهبية."

(تكلمت بالبنغالية)

أي مستقبل نطمّح إليه أو نتصوّره؟ لقد استحضر
رابيدرات تاغور، أعظم شاعر في لغتنا، رؤيا غنائية،
عندما كتب منذ سنين عديدة مختت يقول:

"حيث العقل لا يعرف الخوف، والرأس مرفوعة
عالياً:

حيث المعرفة طليقة؛
وحيث العالم لم تجزأه جدران وطنية ضيقة؛

الكمال، لا أقل، في سعينا لتحقيق السلام والأمن والتنمية. ولا بد من القيام بجهود جماعية في نفس الوقت لتحقيق هدف السلام العالمي ورفاهية الجنس البشري.

لقد استهل القرن العشرون بنغمة عالية من الأمل. ولكننا نجد، فيما هو يوشك على الانتهاء، أن تفاؤلنا يتزعزع من جراء أحداث تنطوي على قدر لا يصدق من سوء النية والحقد والوحشية، ومن جراء بعض من أبغض أشكال المعاناة التي تعرض لها الجنس البشري.

وأعتقد أنه بما أتنا نتأهب لدخول القرن الجديد، فإن بوسعنا، إذا اخترنا ذلك، أن نصلح بدور تاريخي كرواد أو مهندسين لعالم جديد يسوده السلام.

وستواصل بنغلاديش، باعتبارها عنصرا فاعلاً نشطاً في المجتمع الدولي، المساهمة في العمل على بلوغ ذلك العالم. لقد اتخذنا بالفعل خطوة البداية بتحملنا المسؤولية بجدية عن كفالة حياة أفضل لـ ١٢٠ مليون عضو في الأسرة البشرية هم أهل بلدي المحبوب بنغلاديش. ونحن نسعى إلى التعاون مع الجميع في هذا المسعى.

عاشت بنغلاديش.

عاشت الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أنأشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به توا.

اصطبّحت الشيحة حسينا رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية من المنصة.

البند ٢٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

(Add.1 A/51/297) و A/51

A/51/L.5/Rev.1 مشروع القرار

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل هندوراس ليتولى عرض مشروع القرار A/51/L.5/Rev.1

رابعا، إننا بحاجة إلى التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة كأساس للجهود الإنمائية على المستوى الوطني.

خامسا، إننا بحاجة إلى تعزيز الآليات الخاصة بالنهوض بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وخاصة حقوق الفئات الضعيفة، وتوفير حق الهجرة إلى البلدان والمناطق التي يمكن لأبناء تلك الفئات أن يسهموا فيها وأن يكسبوا رزقهم بعرقهم.

سادسا، إننا بحاجة لبناء وتعزيز توافق في الآراء بشأن تعليم المرأة وتمكينها حتى يتسعى تخفيض معدل النمو السكاني.

سابعا، نحن بحاجة إلى أن نرتقي إلى مستوى التعهدات التي قطعتها الحكومات على نفسها في القمة الاجتماعية في كوبنهاغن بشأن القضاء على الفقر.

ثامنا، إننا بحاجة لأن ننفذ تنفيذاً كاملاً وسريعاً منهاج العمل لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً المتفق عليه في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجينغ.

تاسعا، إننا بحاجة لأن نرتفع إلى مستوى الإعلان والتوصيات الخاصة بتعزيز الشراكة التجارية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية لصالح اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، على نحو ما أقر في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

عاشرًا، إننا بحاجة لتنفيذ خطة العمل العالمية لتحسين أحوال المعيشة، التي اتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية المعقود في أسطنبول.

حادي عشر، إننا بحاجة للقضاء على الأسلحة النووية دفعة واحدة وإلى الأبد.

ثاني عشر، نحن بحاجة قبل كل شيء إلى أن نحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد حربي إلى اقتصاد مدني، وإلى تأميم حقوق الأفراد وإلى تقاسم الموارد تقاسماً عادلاً ومتضهماً.

ومعظم بنود جدول الأعمال هذا قد اتفق عليه من قبل. مما نحتاجه هو أن نشرع فحسب في اتخاذ الخطوات الثانية والثالثة وما بعدهما. ولا بد أن ننسى

اجتماعات عامة بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لمواصلة استعراض وتقييم التقدم معمواصلة عقد اجتماعات قطاعية واجتماعات لمراكز التنسيق التي تم إنشاؤها بالفعل.

وتعرب الفقرات الأخيرة من مشروع القرار عن التقدير للأمين العام لجهوده في تعزيز التعاون بين المنظمتين، وتطلب إليه أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. وترجو في النهاية أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة بند بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية".

وتؤمن هندوراس إيماناً راسخاً بأن التعاون بين المنظمتين يشكل تقدماً إيجابياً صوب صون السلم والأمن في المنطقة، ويتيح لبلدانها محفلاً أفسح للنقاش والتفاوض للبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية ولاحترام حقوق الإنسان.

ونحن على ثقة بأننا سنتمكن، بفضل دعم الدول الصديقة في المنطقة، والجهود المتسمة بالعزز من جانب الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، من أن نجد تدريجياً المزيد من نقاط الالتقاء والتعاون بكل أشكاله بين المنظمتين. ومن شأن ذلك أن يجعل عملهما أكثر فعالية في سياق مهام وولايات كل منها، وهو ما ظلمسه من تجربة الانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية التي جرت في هايتي في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والعمليات المشتركة من جانببعثة المدنية الدولية في هايتي، والمساعدة المقدمة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في الانتخابات العامة التي جرت في نيكاراغوا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

ونعتبر أيضاً أن من الأمور المشجعة جداً ما أحرز من تقدم في مجالات حقوق الإنسان؛ وتدريب الشرطة؛ والتعاون في تدريب الموارد البشرية على الصعيد الإقليمي من خلال برنامج الزمالات بجامعة الأمم المتحدة؛ والتعاون الأفضل مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وكذلك مع البرامج المشتركة للمكافحة الدولية للمخدرات، الرامية إلى تحقيق المواءمة بين التسريحات المحلية وعمل الوكالات المسؤولة عن هذه المشكلة؛ وتحسين أحوال المرأة؛ وإمكانية تحديد مجالات رئيسية للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الدول الأمريكية في مجالات

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسر وقد هندوراس أن يقدم إلى جلسة عامة للجمعية العامة مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية"، وذلك بنيابة عن الدول الأعضاء التالية المشتركة في تقديمها: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، إسرائيل، المانيا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بينما، بيرو، جامايكا، جزر البهاما، جمهورية كوريا، رومانيا، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، فنزويلا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

وأود أن أشرح الآن النقاط الرئيسية لمشروع القرار هذا. تشير فقرات الدبياجة إلى القرار ٤٩/٥ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وقرار الأمين العام المؤرخ في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦. كما تشير في جملة أمور إلى أن من مقاصد الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني. وتضع في اعتبارها أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على وجود ترتيبات ووكالات إقليمية لمعالجة الشؤون المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين بما يتلاءم مع العمل الإقليمي على أن تكون أنشطتها متفقة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

وتحيط علماً بالمجتمع الثالث بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة وممثلي منظمة الدول الأمريكية الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وتعرب عن الارتياح للطريقة التي يضطلع بها كل من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بالأمم المتحدة والأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية في أداء عملهما التضيقي.

وتعرب فقرات منطوية مشروع القرار عن التقدير للأمين العام لمبادرته بعقد اجتماع بين ممثلي الأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الإقليمية بمشاركة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وتعرب عن الارتياح للتعاون بين المنظمتين ولتطور العمليتين الانتخابيتين اللتين جرتا في هايتي ونيكاراغوا.

ويرحب مشروع القرار أيضاً بالاجتماعات المعقدة بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية والاجتماعات المعقدة بين ممثليهما طوال الفترة قيد الاستعراض، وبتوقيع اتفاق التعاون بين المنظمتين في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ويؤكد ضرورة أن يتحقق التعاون بين المنظمتين وفقاً لولاية واحتياطات وتكوين كل منها، ويوصى بأن تُعقد حسب الاقتضاء

الواسع النطاق لعمل اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة التي مقرها في كوستاريكا، من أجل كفالة احترام القانون الدولي وميثاق منظمة الدول الأمريكية.

ومن الأمور الهامة جداً كذلك التعاون في الشؤون المتعلقة بتجارة المخدرات، وغسل الأموال، وما إلى ذلك من مسائل. وفي كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥، استضافت الأرجنتين مؤتمراً في هذا المجال، نتيجة لعمل اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، ونتيجة لقوة الرخص التي صدرت عن حكومة الولايات المتحدة، مع غيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان من الأمور الهامة أيضاً الاجتماع الذي عقد في سانتياغو، بشيلي، بين اللجنة المذكورة، والمجلس الدولي لمراقبة المخدرات.

ونحن نعتقد أنه من المضيق التركيز على عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في مجال الاقتصاد والتنمية. فمنذ منشأ تلك اللجنة، كان ولا يزال لها دور هام في دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. وطافتتها التحليلية التطبيقية تتجاوز الصعيد الإقليمي، كما أن امتياز اللجنة في عملها أمر معترف به على نطاق العالمي. وكذلك فإن عملية الإصلاح الداخلي التي تقوم بها اللجنة هي مثال على قدرتها على أن تكيف مع أوضاع العولمة. ونأمل أن تؤدي عملية الإصلاح هذه، بسرعة، إلى نتائج عملية ملموسة.

إن أمريكا اللاتينية كانت، تقليدياً، تتسم بخصوصيتها في خلق مؤسسات قيمة وفي تطوير غيرها من المؤسسات التي تواصل عملها في إطار النظام القانون الدولي. ولذا فإن التعاون القانوني يعد مجالاً جديداً بالمرأى من التقسي المكثف.

وتوطيد سيادة القانون، مع إجراء إعادة هيكلة واسعة للنظم الاقتصادية للبلدان المنفذة، قد أوجد الظروف والثقة اللازمة لاجتذاب تدفق محسوس من الاستثمار الأجنبي مرة أخرى. إن هذا التدفق من رؤوس الأموال الوافدة قد سهل تنشيط اقتصاداتها. وفي عام ١٩٩٦، نأمل أن يبلغ تدفق رؤوس الأموال الوافدة القصيرة الأجل والطويلة الأجل ما يناهز ٥٠ مليار دولار في السنة. وسوف يسمح هذا للبلدان أمريكا اللاتينية ولبلدان منطقة البحر الكاريبي أن تستمر في النمو بنسب تزيد عن المتوسط العالمي بما يتراوح ما بين ٥ و ٧ في المائة في السنة، مما يكفل تنمية بشرية مستدامة في مجتمعاتنا.

التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات، وكذلك مع منظمات أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

ونأمل أن نحصل على تأييدسائر الدول الأعضاء في الجمعية العامة، حتى يمكن اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مابيلا نغان (الفلبين).

السيدة راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إننا نشعر بارتياح كبير إذ نلاحظ التعاون المثمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، نتيجة لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٤/٥ (١٩٩٤). ولا شك أن التبادلات بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، بوصفها من أقدم الهيئات في النظام الحالي المتعدد الأطراف، لا يمكن إلا أن تكون ذات نفع متبادل. وفي المجال السياسي البحث، يجب أن نتوه بوجود الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، الذي تحقق في ظل تعاون وثيق مع منظمة الدول الأمريكية، وهو وجود شهدنا جميعاً جوانبه الإيجابية.

وفيما يتعلق بهاياتي، فإن الوثيقة المتعلقة بهذا البد (A/51/297) تشير بوضوح إلى إطار التعاون بين المنظمتين، وإلى نتائجه الممتازة. والأرجنتين، التي ساهمت مساهمة نشطة في عودة هايتي إلى الديمقراطية، ترحب بذلك النشاطات.

ومن موضوعات الساعة شخص بالذكر القلق المشترك على مسألة الألغام الأرضية. وهنا نود أن نتوه بأن النظام المشترك بين البلدان الأمريكية كان في الطليعة لعدة سنوات. والواقع أن المجتمع الدولي أصبح مدركاً للآثار المدمرة لتلك الأسلحة على السكان المدنيين نتيجة للنزاعات في أمريكا الوسطى وما أعقابها من تعطيب. ومن هنا جاء التشدد المنطقي من جانب كل فرد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مكافحة الألغام الأرضية، الأمر الذي يتبدى الآن في جهود الجمعية العامة.

وبالإشارة إلى نظام حقوق الإنسان، نعتقد أن التعاون يمكن أن يكون نافعاً للأمم المتحدة. حيث أنها، في منظمة البلدان الأمريكية، قد تقدمنا إلى ما يمكن أن يعتبر مستويات مثالية. وحيث أن هذا يقوم على ثقافة منسجمة غالباً تصلح قاعدة متينة للدفاع عن حقوق الإنسان، فمن الواضح أن هناك إرادة سياسية قوية، ورأياً عاماً، ووعياً اجتماعياً، في صالح العمل الإيجابي. وهذا يتجلّى في التأييد

تحقق المواءمة بين أعمال مختلف الهيئات الدولية على شتنى الأصدع.

أما شكوك الماضي حول إمكانيات التعاون الصحيح والمتفتح والذي يعود عليه بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة فكانت نابعة من سيناريو دولي تميز بالمواجهة وليس من مصاعب هيكلية.

وتدل تجارب السنوات الأخيرة، وإن كانت نادرة، على فائدة هذا التعاون. ويسلم الأمين العام بهذه الحقيقة في "خطة للسلام" التي يبرز فيها وسائل التعاون الجديدة في السعي من أجل السلام. وهذا يصدق على الدعم السياسي والتكنى الذي تقدمه في أبخازيا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي هو مثال واضح لوسائل الدعم الدبلوماسي. وأوضح مثل على الدعم التشغيلي هو مشاركة منظمة حلف شمال الأطلسي في دعم قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. وأفضل الأمثلة للاشتراك المشترك هما البعثتان الميدانيتان للجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في ليبريا ولكمبونولث الدول المستقلة في جورجيا. وأفضل أمثلة العمليات المشتركة هي البعثة المدنية الدولية إلى هايتي مع منظمة الدول الأمريكية.

ومع التسليم بأن لكل وسيلة خصائصها الملزمة لها، فإن الآراء تتباين بشأن فعالية وأهمية كل تجربة سواء من حيث الآلية ذاتها أو تنفيذها.

ففي حالة هايتي، في منطقتنا من العالم، ينبغي أن نلاحظ أولاً أن العملية كانت مدنية بطبعتها وأنها كانت مستوفية للمعايير الأساسية الواردة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لهذا النوع من النشاط، من حيث أن أهداف منظمة الدول الأمريكية متواقة تماماً مع أهداف الأمم المتحدة. ولا يقل عن ذلك أهمية كون التعاون قد تم بناءً على طلب صريح من الدولة المعنية وبموافقتها وكان مبنياً على تقسيم واضح للعمل وولايات واضحة.

وحالة هايتي هي المثل التمودجي لكيفية تجميع الجهود لصالح المنطقة وصالح العالم. وينبغي أن نبرز بوجه خاص الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان دعماً لعملية إجراء ورصد الانتخابات التي جرت هناك.

ولعل عدم مشاركة منظمة الدول الأمريكية في عمليات حفظ السلام العسكرية أو قيامها بها هو في ذاته سبب يجعلها، بمواردها وقدراتها في مجال حل

إن هذه الصورة، التي يعززها وعي بيئي عميق، تجعل من أعضاء منظمة البلدان الأمريكية مثلاً نفخر بتقديمه إلى المجتمع الدولي.

إن ما قلته يجعل من الواضح أن النظام المشترك بين البلدان الأمريكية قد حقق مستوى من التعاون والتفاهم نواد التنويع به. وقد استطاع، بفضل تشجيع البلدان التي تمارس الديمقراطية والاقتصاد المفتح والحكم الصالح، أن يكون رائداً في مجالات عدم انتشار الأسلحة النووية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وكذلك، الآن، في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التكامل بسرعة أكبر. وعلى ذلك فمنظمة الدول الأمريكية هي الهيئة المنسقة للنشاطات الناجمة عن قمة ميامي، والتي تتقارب فيها مناطق التجارة الحرة المختلفة التي ظهرت في الأمريكتين.

إن كل ذلك يخلق بيئة من التقدم، خصبة للاستثمار الاقتصادي ولعيشة الإنسان، ويقدم لسائر العالم، دون تضارب هيكري، رسالة أمل يشارك فيها الجميع مشاركة نشطة.

لهذه الأسباب يطيب للأرجنتين أن تشارك في تبني مشروع القرار المقدم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والمعروض الآن على الجمعية العامة للنظر فيه.

السيد تورباي (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
كما ذكر في مشروع القرار الذي أمامنا اليوم، يجب أن تكون الأمم المتحدة مركزاً لتحقيق الانسجام بين أعمال الدول في سبيل إدراك الغايات المشتركة، مثل تحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وفي تعزيز وتشجيع�احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية.

وقليل هي الجهد التي يمكن أن تكون ثمارها، في هذا الاتجاه أوفر من ثمار التعاون المنظمة تعاوناً قوياً مع الهيئات الإقليمية. وفي عالم اليوم، الذي يتسم بعلاقات دولية معقدة ودينامية يصبح هذا التنسيق أمراً لازماً بصفة خاصة. ومن أكبر التحديات في الحقبة التالية للحرب الباردة، تحقيق التعددية الحقيقية في العمل الدولي. وإن التطلعات إلى المزيد من التنمية والسلم والمساواة، والعدالة، التي يأمل المجتمع الدولي كل أن يشاهدها نتيجة للعولمة إنما تتجسد خير ما تتجسد في هذا الأفق. ولن ننجح الجهد التي تبذل في هذا السبيل إلا إذا

الحظر عليها، تستدعيان الاستفادة القصوى من قدرات مختلف الفاعلين في هذه الساحة.

ونحن نحيي البرنامج الجديد لنصف الكرة الذي انبثق عن القمة الاقتصادية للأمريكتين، والذي يعزز التعاون بين منظمة الدول الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتجلى هذا التعزيز بوجه خاص في توقيع الاتفاق المتعلق بالبرنامج المشترك للسياسات الاجتماعية لأمريكا اللاتينية - الذي يهتم به بلدي اهتماما خاصا - وفي مجالات أخرى كالأحياء والبيئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتركيز منظمة الدول الأمريكية الجديدة على مواضع التكافل التجاري والسوقى يفتح ميدانا هاما للتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ومن الجوانب الأخرى التي يمكن، بل وينبغي، تعزيز التعاون فيها المكافحة الدولية للعقاقير غير المشروعة. ونحن نشيد بتعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ولجنة مكافحة المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. ويرى وفدي أن أمامنا أشواطا طويلة في هذا المجال وخاصة بالنسبة لمواومة الاستراتيجيات والقوانين، وجمع وتحليل المعلومات وتنسيق الأنشطة التنفيذية.

وعلى الصعيد الثقافي ينبغي تأكيد أهمية إنشاء فريق عامل لتحديد مجالات التعاون الجديدة في ميادين التربية والعلم والثقافة والاتصالات بين منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وما هذه إلا أمثلة قليلة على إمكانات التعاون الهائلة بين هاتين المنظمتين الصديقتين: منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة. ولا مراء في أن التبادل الجارى للمعلومات ظاهرة صحية. فيما يتعلق بالأنشطة المشتركة لا بد من التمسك بشدة بالمفاهيم الأساسية للمنظمتين وترشيد الجهود المشتركة عن طريق تقسيم العمل. وتعلمنا التجارب أن تحقيق التوازن السليم في العمل المشترك ليس بالأمر العسير.

ومع ذلك، لا بد أن توجّه خطى الاتصالات المتزايدة نحو الأهداف التي تتيح تحقيق نتائج ملموسة، وخاصة في ميدان التنمية. ويترافق توقع البلدان النامية لأن تجد ردا شافيا من المحاولات المتعددة الأطراف على مشاكلها الملحة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولئن كان العنف لا يزال متواصلا في بعض مناطق أمريكا اللاتينية، فإن التحدى الأشد إلحاحا بالنسبة لاستقرار القارة هو الآن

الصراعات بالطرق السلمية، حليفا لا يضارع للأمم المتحدة في سعيها من أجل السلام. ولهذا السبب سيكون التعاون المتبادل أمرا محوريا في المستقبل في تنفيذ أنشطة الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وسيؤيد وفدي الاستعاة الحسنة بقدرات منظمة الدول الأمريكية ما دامت توجد دلائل واضحة على قيام ضرورة للتعاون في هذا المجال وما دام ذلك يتم في إطار احترام دور الجمعية العامة وتعزيزه. ويجب فضلا عن هذا أن يراعى بدقة مفهوم موافقة الدول وأن تصدر ولايات متمايزة وواضحة التحديد.

وثمة ميادين أخرى كثيرة يمكن أن يتم فيها تعاون فعال بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وأود في هذا الصدد أن أبرز الاجتماعات الثلاثة التي عقدت بين الأمينين العامين للمنظماتين. ويوضح لنا تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/297 المؤرخة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ بشأن الأنشطة المشتركة للمنظماتين، أنه على الرغم من أن التعاون لا يزال في بدايته فصفيحة المواضيع التي يمكن فيها بذل الجهد المشتركة بين الهيئتين لا تزال واسعة للغاية.

ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد تلك المشاورات وتبادل الآراء الجارية في سياق الجهود المشتركة. ولهذا فإن إنشاء آلية استشارية بين الإدارات والمكاتب والبرامج والأجهزة القائمة في منظمة الأمم المتحدة وأمانة منظمة الدول الأمريكية يعتبر خطوة إيجابية. ونحن نرى أن الجهود التعاونية الحالية يجب أن تستمر على مستوى رفيع ولكن دون استبعاد فروع أخرى حيوية في أمانة الأمم المتحدة. وبما أن المنظمتين كليتهما مشتركتان في مهام إعادة التنظيم فالميزة الأولى التي يمكن أن تحصل عليها هذه الآلية الاستشارية قد تمثل في تبادل الخبرات والمقترنات بشأن المسائل الإدارية.

ولعل من أنساب المواضيع للتعاون الفوري على الجبهة الإنسانية موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد. فبعض بلدان أمريكا اللاتينية تدخل في عداد أشد البلدان تأثرا بهذه البلوى، ويفتني قرار منظمة الدول الأمريكية الأخير الداعي إلى الوقف الاختياري خطوة هامة نحو وقف إنتاج هذه الأسلحة المرعبة في المنطقة. ولعل أنساب استراتيجية هي استراتيجية إقليمية موجهة نحو إنشاء منطقة خالية من الألغام البرية على غرار الاستراتيجية المتتبعة بالنسبة للأسلحة النووية. إن ضخامة مهام القضاء على هذه الألغام، والمصاعب السياسية التي تواجهه فرض

وفي الواقع، هناك برنامج تعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، يتجلّى، في جملة أمور، في دعم المنظمتين للانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية في هايتي التي جرت في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥، فضلاً عن الدعم المقدم للبعثة المدنية الدولية إلى هايتي المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وهي نقطة وردت في تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع والذي يتضمن معلومات هامة عن نطاق وطابع التعاون بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وفيما يتعلق بما تضمنته الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام، فإن إكوادور قد أزالـت ٩٥ في المائة من الألغام البرية في أراضيها ونود أن نعلن أننا طلبنا الآن مساعدة مالية من إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لإزالة نسبة الـ ٥ في المائة المتبقية. فالكشف عن هذه الألغام وإبطال مفعولها محل اهتمام مستمر من جانب حكومة إكوادور. وفي هذا الصدد، أيدت إكوادور اعتماد القرار الذي قدم للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية التي عقدت مؤخراً بشأن الرغبة الإقليمية في إنشاء منطقة خالية من الألغام في الأمريكتين.

ويعتقد وقد بدأني أنه تقع على المنظمتين مسؤولية مشتركة في صون السلام والأمن الدوليين وفي العمل على منع الصراعات. وتحقيقاً لهذا الغرض، يمكننا أن نطور علاقة أفضل بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية استناداً إلى الرغبة المشتركة المعرب عنها من جانب رئيسي الهيئتين بهذا الصدد. وأن صون السلام والدبلوماسية الوقائيةخصوصاً يكتسيان أهمية خاصة ويستحقان قدراً أكبر من التنسيق. ومن الواضح أن الصراعات المحتملة أو القائمة يمكن حلها بصورة أسرع بالدعم والتعاون من جانب الدول المجاورة التي لها إطلاع أكبر على خلفية النزاع وتطوره.

وإن تجربة الاختلافات المتعددة الجنسيات في استعادة السلام، بمشاركة الدول الإقليمية، دلّلت في العديد من الحالات على أنها يمكن أن تكون فعالة بصفة خاصة. ومما له أهمية خاصة هنا المقترنات التي أوردها الأمين العام للأمم المتحدة في ملحق "خطة للسلام"، حيث حدد خمسة أشكال للتعاون بين الهيئة العالمية والمنظمات الإقليمية وهي: التشاور، والتأييد الدبلوماسي، والدعم التشغيلي، والوزع المشترك والعمليات المشتركة. ويعتقد أنه ينبغي لنا التركيز على هذه المجالات من خلال العمل المشترك بين أمانتي منظمة الدول الأمريكية والأمم

ضرورة التغلب على الفقر المدقع الذي يحد الكثيرون من مواطنينا أنفسهم واقعين بين براثنه.

وفي الختام، فإن من الأهمية بمكان التشديد على أن الفريق الفرعـي المعـنى بالتنـسيـق فيـ الفـريـقـ العـاملـ غـيرـ الرـسـميـ المـفـتوـحـ بـابـ العـضـوـيـةـ بشـأنـ خـطةـ لـلـسـلامـ،ـ قدـ أـجـرـىـ درـاسـةـ مـتـعـمـقةـ لـمـقـترـحـاتـ الأمـيـنـ العـامـ المـتـعـلـقـةـ بـمـوـضـوـعـ التـنـسـيـقـ بـيـنـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـمـنـظـمـاتـ الإـقـلـيمـيـةـ وـتـوـصـلـ إـلـىـ نـصـ خـطـيـ بـتـوـافـقـ الـآـراءـ يـوجـزـ موـاـقـفـ أـعـضـاءـ مـنـظـمـةـ الدـوـلـ الـأـمـرـيـكـيـةـ بـشـأنـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ.ـ وهذاـ أـمـرـ وـثـيقـ الـصـلـةـ بـالـمـوـضـوـعـ إـذـ أـصـبـحـ لـدـيـنـاـ يـوـمـ بـيـانـ وـاضـحـ صـادـرـ عـنـ جـمـعـيـةـ الـعـامـ لـمـنـظـمـةـ الدـوـلـ الـأـمـرـيـكـيـةـ بـشـأنـ مـفـاهـيمـ الـأـمـيـنـ الـعـامـ،ـ وـقـدـ تـمـ تـوـصـلـ إـلـيـهـ بـعـدـ اـسـتـعـارـضـ وـاسـعـ لـضـرـورـوـاتـ التـنـسـيـقـ مـعـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ.ـ وـيـحـدـوـنـاـ الـأـمـلـ أـنـ يـحـرـيـ تـعـيمـ النـصـ فـيـ أـقـرـبـ وـقـتـ مـمـكـنـ وـأـلـاـ يـرـهـنـ ذـلـكـ بـتـقـديـمـ نـتـائـجـ عـمـلـ الـأـفـرـقـةـ الـفـرعـيـةـ الـأـخـرـىـ الـذـيـ مـاـ زـالـ جـارـيـاـ،ـ لـاـ سـيـماـ وـأـنـهـ خـطـوةـ نـحـوـ تـعـزيـزـ قـدـرـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ عـلـىـ تـعـاوـنـ مـعـ الـهـيـئـاتـ الإـقـلـيمـيـةـ.

ونحن نشكر ونحيي روح التعاون؛ ونعتقد أن السعي للاضطلاع بعمل مشترك بين المنظمتين إنما يعتمد إلى حد كبير على هذه الروح.

السيد إزكييردو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إن من أوضح الأمثلة على العولمة الدولية حقيقة أن المشاكل، التي تؤثر على منطقة معينة، يتربّط عليها بدرجة متزايدة، أثر عميق جداً على بقية المجتمع العالمي، مما يدل على ضرورة الاضطلاع بالعمل المتسق وتوسيع التعاون.

وفي الوقت نفسه، بدأت الدول عملية إرساء العمل على الصعيد الإقليمي استناداً إلى الصلات الاقتصادية والثقافية والسياسية. وليس هذا بأي شكل من الأشكال خطوة نحو الانعزالية؛ بل على النقيض من ذلك، إنه تأكيد إضافي على أن التنوع بات حقيقة في الساحة العالمية من أجل التكامل.

وفي هذا الصدد، فإن المنظمات الحكومية الدولية مطالبة بتقوية روابطها وتحسين قنوات اتصالاتها وهنـاكـ العـدـيدـ مـنـ الإـعلـانـاتـ بـهـذاـ الصـدـدـ،ـ وـيـبـدـوـ وـاضـحـ أنـ المـجـتمـعـ الـدـولـيـ يـوـدـ أـنـ يـنـهـضـ بـهـذـاـ الـبـرـنـامـجـ الـدـيـنـاميـ بـصـفـةـ خـاصـةـ فـيـ الـعـدـيدـ مـنـ الـجـوـاـنـبـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـإـقـلـيمـيـ،ـ وـلـوـ أـنـهـ لـيـزـالـ مـمـكـنـاـ إـجـرـاءـ تـحـسـيـنـاتـ فـيـ مـجاـلـاتـ أـخـرـىـ،ـ مـثـلـ تـسوـيـةـ الـمـنـازـعـاتـ وـصـونـ السـلـمـ وـالـأـمـنـ الـإـقـلـيمـيـينـ.

الرئيسي عن هذا التعاون، فقد شدد أيضاً على مجالات أخرى تعمل فيها المنظمتان سوية بصورة وثيقة.

ومن بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، استفادت الأرجنتين، وباراغواي، وبوليفيا، والسلفادور، والمكسيك، من برامج التعاون التقني التي تغذّها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان. ومن المقرر أن تذهب بعثات إلى إكوادور وبيرا وشيلي وغواتيمالا من أجل تقييم احتياجات التعاون التقني.

لقد أبرمت جامعة الأمم المتحدة اتفاقاً للتعاون مع منظمة الدول الأمريكية يتعلق بتنمية الموارد البشرية. وعلى الصعيد الاقتصادي، قامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغية تنسيق عملها مع المهام الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الدول الأمريكية، بفتح مكتب ارتباط لها في مقر المنظمة الإقليمية، وذلك لتقوية الاتصالات معها وتنمية علاقتها. وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ عزّزت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية التعاون الإقليمي بينهما في سياق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات واللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية لمراقبة إساءة استعمال المخدرات وهي لجنة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

هذه بعض المنجزات الممتازة التي تبرهن على أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية يعود بالربح على المنظمتين. وإطار هذا التعاون خالٍ بأن يمكنهما من تبادل المعلومات بشأن أنشطتها ومن الانخراط في مشاورات متبادلة وتعاون في تنفيذ برامج محددة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٥٣ (د - ٣) المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الدول الأمريكية.

السيد كوفمان (منظمة الدول الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أنقل إليكم أحر تحيات الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وتقدير وارتياح الأمين العام المساعد للمنظمة السفير توamas على التطور الإيجابي في مجال التنسيق بين المنظمتين.

ومن بين الأهداف التي أعربت عنها المنظمتان في قرارات عديدة إنجاز مقاصد من قبيل تعميق وتوسيع

المتحدة. وثمة مجال آخر له أهمية خاصة يمكن تطوير أساليب جديدة للتعاون فيه ألا وهو مجال آليات الرد السريع والوزع السريع.

ويود وفد إكوادور أن يعلن مرة أخرى بأنه يؤيد تأييدها تماماً جميع التدابير التي تستهدف تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بغية جعل عمل كل من الهيئتين الدوليتين منسجماً وفعلاً ومتاماً. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن إصلاحات الأمم المتحدة التي ينظر فيها الآن ينبغي ألا تفضل العمل الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمات الإقليمية وذلك لضمان الاستفادة منها على نحو أفضل وزيادة مفعولها.

السيد ليونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بوصفه رئيساً لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي لهذا الشهر، يسرني أن أتناول اليوم البند ٢٢ من جدول الأعمال، بعنوان: "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية" وأن أوصي الجمعية بأن تعتمد بالإجماع مشروع القرار A/51/L.5/Rev.1 المعروض عليها.

إن ازدياد تعدد العلاقات الدولية، والتغيرات السياسية والاقتصادية الرئيسية في الأمريكية، يدللان أكثر من أي وقت مضى على ضرورة الملحمة للتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. ويجري هذا التعاون، كما هو لائق تماماً، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وينبني على الاحترام التام لاختصاص ووظائف الولايات كل من المنظمتين.

وإن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة قد عملت دوماً كمحفظات في السعي لايجاد حلول للمشاكل العالمية بجميع أنواعها. ولذا، فإن زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية أمر بالغ الأهمية إذا كان لنا أن تعالج بفعالية مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء المؤسسات الديمقراطية في المنطقة.

ويسرنا أن نرى التعاون الناجح الذي تولد بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والمستند إلى الأهداف المشتركة للمنظمتين في مجال تعزيز السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

ويصف الأمين العام في تقريره (A/51/297) المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ مختلف جوانب هذا التعاون. وبينما قال إن الجهد المشتركة في هايتي تجسد التعبير

واسمحوا لي هنا أن أسرد مرة أخرى بعض الأنشطة المشتركة التي اضطلعت بها مؤخراً الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والتي حققت في رأينا نتائج إيجابية. لقد واصلت منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة التعاون في العمليات المشتركة للبعثة المدنية الدولية في هايتي التي بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٣.

وهناك أيضاً اتصالات دائمة وآليات تنسيق في المنطقة بين وحدة تعزيز الديمقراطية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وشعبة المساعدة في إجراء الانتخابات التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة بغية تعزيز تبادل المعلومات وتنسيق البرامج.

وفيما يتصل بأنشطة منع المخدرات وإساءة استعمالها أيدت إدارة الشؤون التعليمية بمنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الخطط التي وضعها الفريق العامل المعنى بالشباب في عام ١٩٩٥، والخطط الوطنية لمنع المخدرات في أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية.

وفيما يتعلق بالعمل المشترك في مجال التنمية الإقليمية وصيانته البيئية، فإن عملنا قد حظي بتأييد المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة. وقد اشتركت منظمة الدول الأمريكية، بناءً على طلب من الحكومات، في إعداد ونشر عدة وثائق تقنية بشأن التكنولوجيات البديلة لزيادة توفر المياه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبإمكاننا أن نستشهد بعدد كبير من الأنشطة الأخرى ولكن ضيق الوقت يمنعنا من ذلك إلا أنني أود أن أذكر بضعة أنشطة منها مثل أنشطة التنسيق في ميدان المعلومات والاحصاءات، والمواضيع التي بحثتها لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين البلدان الأمريكية ولجنة المرأة المشتركة بين البلدان الأمريكية؛ وأنشطة المضطلع بها في مجال التجارة، وأنشطة متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كل هذه الأعمال تؤكد من جديد اتجاه التقارب والتعاون المتزايد بين المنظمتين.

ونجد في قرارات الأمم المتحدة إعادة توكيد للالتزام بتعزيز العمل المشترك مع المنظمات الإقليمية، الذي تبيّنت على مر السنين أهميته. وبوسع منظمة الدول الأمريكية، بفضل ما لها من خبرة واسعة في المنطقة، أن تقوم بدورها بالاشتراك مع الأمم المتحدة في المساعدة

أجهزة التنسيق للاستفادة إلى أقصى درجة من الموارد البشرية والمالية والخبرة الفنية التي لدى المنظمتين.

وفي اتفاق التعاون المبرم بين الأماناتين، والذي وقع في نيسان/أبريل ١٩٩٥ الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالى والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية السيد سizer غافيريما، اتفق على عدد من الصكوك التي تهدف إلى زيادة تعزيز الأواصر بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وتلزم المنظمتين بالعمل يداً واحدة بطريقة مستدامة لتناول المسائل ذات الاهتمام المشترك للمنظمتين.

ومع أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بدأ قبل سنين من توقيع الاتفاق الأخير، فقد أضفى الاتفاق طابعاً رسمياً على عدد من الأهداف التي كان تنفيذها جارياً على مر السنين مثل التبادل السلس للمعلومات والوثائق، وهو موضوع بحث مؤخراً ويبشر بتحقيق نتائج طيبة. وعلاوة على ذلك يضع الاتفاق حجر الأساس لعملية راسخة من التنسيق والتطور المستمر، أيدتها المنظمتان وتوطدت في منظمة الدول الأمريكية بقرار صدر في دورتها الجمعية العامة لمنظمة التي عقدت في بنما في شهر حزيران/يونيه الماضي.

إن آلية التنسيق التي تحسنت على مر الزمن، والتي تعمل على نحو مرض تتألف من علاقة تشاور دائمة بين المنظمتين. وتم هذه الصلة عن طريق ما يسمى بمركز التنسيق اللذين اختيراه في مقرى الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، أي مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في الأمم المتحدة، ومكتب الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية.

ونعتقد أن أداة التنسيق هذه قد حققت ولا تزال تحقق نتائج إيجابية. ويجري باستمرار استعراض هذه الآلية من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية عندما تنشأ الحاجة إلى هذا الاستعراض، ويجري ذلك وفقاً لخاصيص التعاون التقني المشترك.

أما فيما يتعلق بالمسائل التنفيذية، فإن منظمة الدول الأمريكية تقدم الدعم السوقي والتقني لمكاتب أمانتها القائمة في عدد من البلدان، وهذه المكاتب قد أعطيت تعليمات بالتصرف على نحو منسق مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل بلد من البلدان، وذلك حسب متطلبات كل حالة بمفردها.

تقرر ذلك.

في المجالات آنفة الذكر، وأيضاً في الميادين الجديدة التي قد تبرز في ضوء احتياجات بلدان المنطقة.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

المؤتمر العالمي لقناة بينما

تقرير الأمين العام (A/51/281)
مشروع القرار (A/51/L.4)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بينما لعرض مشروع القرار A/51/L.4.

السيد اليوكا (بينما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد أيدت الجمعية العامة بموجب القرار ١٢٥٠ عقد المؤتمر العالمي لقناة بينما، وطلبت من الأمين العام تقديم تقرير بشأن تنفيذ القرار. وقد عمِّم ذلك التقرير الآن على الدول الأعضاء.

وقد نوهت الوفود، خلال المداولات التي جرت بشأن القرار، أثناء دورة الجمعية العامة الخمسين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بما كان للابتكار الفرنسي، ولأعمال التشييد والإدارة الناجحة التي تولتها الولايات المتحدة، من إسهام في القناة. وهذه الإسهامات تُعد معلماً بارزاً في تاريخ قناة بينما، وقد كان حضور القناة شيئاً اقتراحه منذ حقبة الامبراطورية الإسبانية التي اقترأت بالاستكشاف والفتح والاستيطان. واسمحوا لي بأن أؤكد مرة أخرى هنا أن بينما قد قررت تحمل المسؤولية عن مستقبل القناة. هذه مسؤولية رئيسية عن سيادة أراضينا وهي تجلب معها ميراثاً من التقدم في مجال التكنولوجيا، والعمل الإنساني، والنقل السريع فيما بين المحيطين - وباختصار، التنمية الناجحة لمورده قيّم، في خدمة أنشطة حميدة مشتركة تعود بالفائدة على شعب بينما أولاً وقبل كل شيء، وعلى جميع شعوب الأرض عموماً.

إنه لشرف خاص لي أن أعرض رسمياً، بالنيابة عن بينما، وجنبها إلى جنب مع الوفدين الموقرين للولايات المتحدة وفرنسا، مشروع القرار A/51/L.4، المعروف "المؤتمر العالمي لقناة بينما". إن مشروع القرار المشترك هذا يفسح أمام الهيئات والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ذات الصلة، إلى جانب المجتمع الدولي عموماً، سبيلاً للتعاون في عقد المؤتمر العالمي.

وقد ورد وصف وتحديث لنطاق هذا التعاون في تقرير الأمين العام الصادر في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦

ولا أريد أن أنهي بياني هذا دون أن أكرر مرة أخرى التزام منظمة الدول الأمريكية القوي بمواصلة العمل بطريقة مستدامة نحو تحقيق الأهداف المشتركة لمنظمتنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. ونظر الرغبة الأعضاء في الانتهاء من هذا البند بسرعة، أود الرجوع إلى رأي الجمعية توطيئة لمشروع فوراً في النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.5/Rev.1

وأذكر في هذا الصدد أنه بالنظر إلى أن مشروع القرار لم يعم إلا هذا الصباح، فإن الأمر قد يستلزم التفاوض عن الأحكام ذات الصلة في المادة ٧٨ من النظام الداخلي التي تنص على ما يلي:

"لا يجوز، كقاعدة عامة مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عمت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة."

وإذا لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في البث في مشروع القرار A/51/L.5/Rev.1 وبهذه المناسبة أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار أصبحت بوليفيا والسويد من بين مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.5/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٢ من جدول الأعمال؟

وأود أن أشير إلى المصادفة السعيدة للغاية التي جعلتنا نناقش هذا البند في يوم الأمم المتحدة، التي تحفل اليوم لصالح البشرية بالذكرى الحادية والخمسين لتأسيسها فيما هي تواصل العمل لتحقيق مقاصدها ومبادئها ولصلاحيتها المؤسسية. ويعتقد وفدي أن هذه المصادفة تعتبر في الواقع ميمونة للغاية، إذ أن العالمية التي تتسم بها الأمم المتحدة، ستبعد بصماتها أيضاً على عقد المؤتمر العالمي لقناة الفعال من خطط المؤتمر قد حظيت بالتعاون الجاد الفعال من جانب الأمة العامة. وبهذه المناسبة التذكارية، أود أن أشيد بجذارة الرجال والنساء في أمانة الأمم المتحدة الذين كرسوا، دون كلل وعلى جميع الأصعدة، وقوتهم وطاقتهم للعمل الذي يعتبر أساسياً جداً للوفاء السليم بر رسالة هذه المنظمة.

السيد ديجامييه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في عام ١٨٧٩ عقدت الجمعية الجغرافية بباريس المؤتمر الدولي للدراسات المتعلقة بالقناة التي تربط بين المحيطين، برئاسة الكوانت فرديناند دي ليسسيس. وتوج المؤتمر باتخاذ قرار يقضي بوجوب بناء القناة على طريق يربط المحيط الأطلسي بخليج بينما على المحيط الهادئ، وهكذا ولدت قناة بينما.

وتتخذ الحكومة البنامية الآن المبادرة بعقد مؤتمر عالمي آخر في بينما عام ١٩٩٧ بشأن قناة بينما، أي بعد مرور ١١٨ عاماً على انعقاد مؤتمر باريس. وسيرمي هذا الاجتماع الدولي إلى تأمين استمرار الاستعمال الفعال للقناة باعتبارها جزءاً من نظام تجاري متفتح ومتعدد الأطراف، له إدارة نشطة قادرة على التصدي لمشكلات التطوير في القرن الحادي والعشرين.

ويهدف مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة إلى تأييد هذه المبادرة التي اتخذتها الحكومة البنامية. ويصر فرنسا أن ترى أن قناة بينما ستتحظى، بذلك، بالتطوير الدائم. ويصرنا أيضاً أن السلطات التي ستكون مسؤولة عن إدارة القناة بعد أقل من أربع سنوات حر يصة على ضمان صيرورتها جزءاً لا يتجرأ من النظام الاقتصادي الدولي.

وقد حملتنا هذه الأسباب وذكرياتنا التاريخية على الانضمام إلى الولايات المتحدة وب بينما في تقديم مشروع القرار هذا.

(A/51/281) وفي الرسالة الموجهة من الممثل الدائم بينما (A/51/477). وهاتان الوثائقتان توضحان خلفية مشروع القرار المقدم الآن إلى الدول الأعضاء. وتتضمن هاتان الوثائقتان معلومات مكثفة عن الأعمال التي تم أو يُنتوى القيام بها من قبل كل من اللجنة التنظيمية للمؤتمر، ووزارة خارجية بينما، وسلطة منطقة ما بين المحيطين، وللجنة قناة بينما، وللجنة الانتقالية لتسليم قناة بينما، بالإضافة إلى الأجهزة الأخرى التابعة لحكومة بينما الوطنية ومجتمعنا المدني. وفي هذا السياق، يجب أن نكرر مرة أخرى للأمين العام الإعراب عن تقديرنا للعمل الهام الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بينما كميسّر لتوسيع توافق الآراء الوطني بشأن المسائل المتعلقة بقناة بينما.

ونقوم بتبني طاقتنا، في الإعداد للمؤتمر العالمي للقيام بعمل يكون ذا قيمة لجميع البلدان، ولجميع مؤسسات الأعمال، ولجميع مستخدمي هذا الطريق الواسع بين المحيطين. ومن الواضح أنه بعقد المؤتمر، تكون قد أظهرنا عزمنا على احترام التزاماتنا الرسمية في صدد تنفيذ اتفاقي توريخوس - كارتر ومعاهدة الحياد. وهذه العزمية متوفّرة في بينما من وقت توقيع هذين الاتفاقيين الدوليين.

ويعقد المؤتمر أيضاً بسبب الحاجة الملحة لاتخاذ خطوات لضمان استمرار قناة بينما كوسيلة حيوية وموارد هام للتجارة الدولية أو النقل البحري والتنمية الاقتصادية. وسيكون المؤتمر أيضاً بمثابة محفل ومستودع لشتى الإسهامات بشأن كيفية تطوير وتحديث التشريع، والمؤسسات، والخدمات والتكنولوجيا حتى تظل قناة بينما جزءاً من ثقافة الوصول بين المحيطين التي تدعمها التبادرات المفيدة والعمل النابه والخلق والنبيل والنمو الاقتصادي والتقديم.

وتعني هذه الرغبة في خدمة العالم أتنا يجب أن نبذل جهداً حقيقياً وأن نعد أنفسنا. وهذه مهمة ممكنة. وشعب بينما مصمم على بذل هذا الجهد. وهذا التصميم يعززه بشجعه التفهم والدعم والتعاون على الصعيد الدولي. وفي هذا المقام، أكرر أن هذا المؤتمر المعني بقناة بينما عنصر هام للغاية في التزام أبناء بينما تجاه ماضينا ومستقبلنا. إنه مشروع وجه ورغبة. ومشروع القرار المشترك مفعّم بهذه الروح من التعاون الدولي، ونحن الجمعية العامة على أن تكرمنا باعتماده بتوافق الآراء العام.

لهذه الأسباب، نود أن نعلن تأييدنا لمشروع القرار.
وتأيد تأييداً تاماً البيان الذي سيدلي به رئيس مجموعة
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي الختام، أشير إلى أن بينما بلد نموذجي، والتقدم
الذي يحرزه في المسائل المؤسسية والاقتصادية معروفة
جيداً ويلقي التقدير. وهذا أدى إلى تأييد هذه المبادرة
الهامة.

السيد مارورو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة
شفوية عن الإنكليزية): إن قناة بينما ما فتحت صلة وصل
رئيسية في التجارة العالمية لمدة ٨٣ عاماً، وهي ستبقى
شرياناً تجاريًا حيوياً في القرن الحادي والعشرين. ويحق
لشعب الولايات المتحدة أن يفخر بإنشائها وبكون عملها
قد استمر بلا انقطاع وعلى نحو لا نظير له.

إن إدارة القناة ستنتقل يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٩، ووفقاً لمعاهدة قناة بينما لعام ١٩٧٧، من حكومة
الولايات المتحدة إلى حكومة بينما. وتلتزم الولايات
المتحدة بتسلیم بينما قناة من الطراز العالمي تكون مفيدة
للملاحة العالمية في القرن الحادي والعشرين بقدر ما كانت
مفيدة في القرن العشرين.

ونحن ملتزمون أيضاً بالعمل عن كثب مع حكومة بينما
في إتمام عملية نقل الإدارة التي يفخر بها بلدنا على حد
ال سواء. ورغم أن القناة ما زالت تعمل تحت سلطة الولايات
المتحدة، فإن على رؤسها مجلس مؤلف من الجنسين كما
أن منصب المدير الأعلى ظل يشغله بناميون طوال
السنوات الست الماضية. وقد أصبح الآن ما يزيد على ٩٠
في المائة من جميع عمال القناة من البنانيين.

إن المؤتمر العالمي لقناة بينما الذي سيعقد في بينما
في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، يتيح الفرصة للشركات العالمية
للنقل البحري، والسلطات المرئية، والمنظمات البحرية
وجميع المهتمين باستمرار انتعاش القناة، لدراسة العملية
الانتقالية عن كثب وبالتالي. وسيتيح أيضاً الفرصة
لمناقشة والتعليق على العملية الانتقالية، وعلى عمليات
القناة، ودور القناة في القرن الحادي والعشرين.

ويسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع
القرار هذا الذي يؤيد المؤتمر العالمي الذي ستعقده
حكومة بينما، ونحن نحث على اعتماده.

السيد ازكيريدو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
قناة بينما حلقة نقل لا غنى عنها، وخاصة بالنسبة للبلدان

ونعتقد أن ما ترغبه حكومة بينما أن تفعله يتماشى مع
الهدف العالمي الذي أوحى لفرد يناد ديه ليسبيس أن
يتعدّ قبل أكثر من قرن، ببناء القناة. وبقاء هذه الروح
ذات الصفة العالمية، المعززة اليوم بالذكرى السنوية
لإنشاء الأمم المتحدة، خلائق بأن يسمم في تعزيز العلاقات
الممتازة التي تربط فرنسا بينما بالفعل.

السيد بيتريلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
إن المسائل المتعلقة بينما تحظى دائمًا باهتمام كبير من
الأرجنتين. ولهذا السبب نود أن نشارك في هذه المناقشة.
ونحن نعرب عن امتناننا للتقرير الشامل للأمين العام، وهو
التقرير الذي يقدم معلومات بشأن لجنة تنظيم المؤتمر،
وأعمالها، وبشأن برنامج المؤتمر المقرر عقده في
أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وعرب الأرجنتين كذلك عن تأييدها لمبادرة الحكومة
البنامية القاضية بعقد مؤتمر، بمشاركة حكومات وهيئات
آخر، بغرض القيام على نحو مشترك باستعراض الدور
الذي ينبغي لقناة بينما أن تضطلع به في القرن الحادي
والعشرين.

ويتابع بلدي، إلى جانب بلدان أخرى في المنطقة،
باهتمام كبير المسائل المتعلقة بقناة بينما والمتواضطات
التي أفضت إلى التوقيع على معاهدتين يوم ٧ أيلول/
سبتمبر ١٩٧٧، وهما المعاهدتان المعروفتان باسم
"معاهدتى توريخوس - كارتر"، والثانى شجعتهما منظمة
الدول الأمريكية استجابة للنشاط الدبلوماسي القوى الذى
قام به بينما والذى تشهد عليه هذه الجمعية والسفير
خورخي إلبيوكا ممثل بينما. وفي تلك المناسبة التاريخية،
قام رؤساء دول أو حكومات البلدان الأمريكية وغيرهم من
ممثليها بالتوقيع على إعلان واشنطن الذى اعترف بما
للاتفاقات الرامية إلى ضمان إتاحة الوصول إلى قناة بينما
وحيادها المستمر من أهمية لنصف الكرة الأرضية
وللتجارة وللملاحة البحرية.

ولا يوجد شك اليوم في الأهمية الاستراتيجية
والجغرافية السياسية ل بينما. فهي محور العلاقات بين
القارتين الأمريكيةتين الشمالية والجنوبية، وهامة الوصل
بين المحيطين. وكانت مدخلاً لقدر كبير من التأثير
الأوروبي، وهي نقطة تجمع حتمية لجزء كبير من التجارة
العالمية ولأفكار السياسة العالمية. ونحن على
اقتناع بأن المؤتمر العالمي لقناة بينما سيعزز التفاهم
والاستقرار، فضلاً عن التنمية والتعاون الدولي، وسيمكن
بالتالي من الاستفادة المنظمة من موارد المحيطين
الأطلسي والهادئ.

شهر تشرين الأول/أكتوبر بشأن البند ٢٨ من جدول الأعمال المتعلقة بالمؤتمر العالمي لقناة بنما.

إن التوقيع على معاهدتي توريخوس - كارتر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، اللتين تنصان على أن قناة بنما ستصبح يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ تحت سلطة جمهورية بنما، كان محصلة فترة مفاوضات طويلة وأحياناً صعبة - وهي محصلة يحق للشريkin الرئيسيين أن يهتموا بنسبيهما عليها. لقد كان حلاً مموماً لمسألة هي في موقع القلب لدى أمة بنما.

حكومة بنما، من أجل الاحتفال بالذكرى العشرين للتوقيع على هاتين المعاہدتین وإعداد نفسها إعداداً جيداً لمسؤولياتها الجديدة، اتخذت المبادرة بتنظيم المؤتمر العالمي لقناة بنما المقرر عقده في مدينة بنما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وهذا المؤتمر سيعقد على غرار مؤتمر الجمعية الجغرافية الذي انعقد في باريس في عام ١٨٧٩ برئاسة فيرديناند دي ليبس. وسيتمكن المشاركون فيه من أن يبحثوا معاً الدور الذي ينبغي أن يؤديه هذا الممر المائي في القرن الحادي والعشرين.

وهذا المؤتمر لا يهدف فحسب إلى التصديق على استمرار حياد القناة، بل يهدف أيضاً إلى إتاحة الفرص لجميع بلدان العالم لكي تكون على دراية مباشرة بوسائل النقل هذه ولإعداد للنقل السلس للمسؤولية وهو الأمر الذي بدأ فعلاً، حيث أن ٩٠ في المائة من الموظفين الحاليين على كافة المستويات، ومن فيهم المدير العام، من رعاياها. كما أنه سيتيح وضع مشاريع تكفل للقناة دورها الفعال والنشط في نظام التجارة العالمية، الذي يجتاز مرحلة نمو كبير جداً هنا في نهاية القرن، وسيتيح الفرصة أيضاً لمشاريع طموحة لفتح كل المنطقة المتاخمة للقناة للتجارة والاستثمار الدولي، وهي منطقة تفطى زهاء ١٥٠ هكتار وستصبح وبالتالي الأداة المحركة للتحول الاقتصادي لبنما.

إن التأييد الذي يبدي للمؤتمر لا يعد فحسب تدليلاً على التضامن مع بنما بل حلقة أخرى في سلسلة التعاون الدولي من أجل النفع المتبادل. ويعرب أعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تأييدهم لمشروع القرار، ويدعون إلى اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة بشأن هذا البند.

تبث الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.4.

ذات الساحل الجنوبي الغربي المطلة على المحيط الهادئ والتي يتجه جانب كبير من تجاراتها الدولية إلى حوض الأطلسي. ومن ثم يولي بلدي أولوية خاصة لهذه المسألة لأن استخدام قناة بينما عنصر أساسي للتنمية الاقتصادية لا كوادور. فالقناة توفر لنا أكفاءً وسيلة لنقل منتجاتنا. وبدونها لن يكون بمقدورنا تصدير الكثير من منتجاتنا أو سنضطر إلى استخدام طرق بديلة أطول كثيراً بتكلفة باهظة.

وفي هذا السياق، تؤيد إيكوادور أي تدبير متفق عليه يرمي إلى ضمان استمرار إمكانية الوصول إلى قناة بينما وحيادها، وتؤيد خطط حكومة بينما، وكذلك الأنشطة المضطلع بها في إطار منظومة الأمم المتحدة وبواسطة منظمات حكومية وغير حكومية لعقد المؤتمر العالمي لقناة بينما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ للنظر في الدور الذي ينبغي أن تؤديه قناة بينما في القرن الحادي والعشرين.

ونعتقد أن عقد المؤتمر هو الطريق السليم للاقتراب من المرحلة الأخيرة من تطبيق أحكام معاہدتی توريخوس - كارتر عندما تنتقل قناة بينما إلى السلطة السيادية لحكومة بينما. وهو سيتيح لنا فرصة قيمة لكي نقيم كفاءة تشغيلها، والدور الهام الذي يلعبه هذا الممر المائي الواسع بين محيطين في تعزيز التجارة العالمية والنقل الدولي، ولكي نثبت ذلك للمجتمع الدولي.

وعلى هذا يجدر بالذكر أن التعاون الدولي سيجري تعزيزه، عن طريق المؤتمر، من أجل تحقيق استخدام متوازن ومستدام لموارد المحيطين الهادئ والأطلسي، وتطوير حوض القناة والمناطق الساحلية. فضلاً عن ذلك فإن المؤتمر سيساعد على توسيع التجارة العالمية باعتبارها وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية.

وتؤيداً العقد المؤتمر العالمي لقناة بينما، تود إيكوادور أن تؤكد مرة أخرى على أهمية هذا الممر المائي بالنسبة لبلدان جنوب المحيط الهادئ، وإيكوادور هي البلد الأكثر استخداماً له من حيث حجم الصادرات. وختاماً، أود أن أقول إن بلدي يؤيد تأييداً راسخاً إنشاءً أوسع نظام ممكن للتشاور مع الوكالات الحكومية والمستعملين الخاصين لقناة بينما بشأن جميع المسائل المتعلقة بتشغيل القناة وتكليفها. وهذا هو الهدف الواضح لحكومة جمهورية بينما.

السيد ليلوغ (هايتى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفي أن أنكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تتولى هايتي رئاستها عن

والسلطة الدولية لقاع البحار سلطة مكلفة بمهمة بالغة الأهمية لنا جميعاً. وللسلطة شخصية اعتبارية. ومقر السلطة يقع في جامايكا. وبمقتضى المادة ١٥٧ من الاتفاقية والفقرة ١ من الفرع ١ من مرفق الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن السلطة هي المنظمة الدولية لقاع البحار المنصوص عليه في الجزء الحادي عشر من الاتفاقية وفي اتفاق التنفيذ، بتنظيم ومراقبة الأنشطة في المنطقة، وذلك خاصة بغية إدارة موارد المنطقة. وصلاحيات ووظائف السلطة هي تلك التي أنطتها بها صراحة الاتفاقية.

وللسلطة ثلاثة أجهزة رئيسية: جمعية ومجلس وأمانة. وتقوم السلطة على مبدأ تساوي جميع أعضائها في السيادة. وجميع الدول التي تكون أطرافاً في الاتفاقية تصبح بحكم ذلك أعضاء في السلطة. والاتفاقية، مع اتفاق التنفيذ، تشكل صكًا عالميًّا.

وبعد اعتماد اتفاق التنفيذ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ ودخول الاتفاقية حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عقد أول اجتماع للسلطة الدولية لقاع البحار في مقرها في جامايكا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ووفقاً لأحكام اتفاق التنفيذ، دخل الاتفاق حيز النفاذ في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦.

واتفاقية قانون البحار واحدة من أكثر الصكوك الدولية أطرافاً، حيث يبلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٠٦ دول. وبانتخاب أمين عام في آذار/مارس ومجلس ورئيس في آب/أغسطس ١٩٩٦، فإن الإطار المؤسسي للسلطة الدولية لقاع البحار أصبح قائماً الآن.

وجميع الدول الأطراف في الاتفاقية والدول التي تتمتع ببعضوية مؤقتة وفقاً للاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية مقتبعة بالأهمية البالغة لعمل السلطة، وبضرورة اتباع نهج متوازن تجاه جميع المسائل المتعلقة بقانون البحار وشؤون المحيطات. وفي هذا السياق، واعترافاً باهتمام الجمعية العامة المستمر بهذا الموضوع، تقدم بهذا الطلب لمنع السلطة الدولية لقاع البحار مركز المراقب لدى الجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.4؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.4 (القرار ٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال

منح السلطة الدولية لقاع البحار مركز المراقب لدى الجمعية العامة

مشروع القرار (A/51/L.2)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة جامايكا لعرض مشروع القرار A/51/L.2.

السيدة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفي أن أعرض للنظر في الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.2 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "منح السلطة الدولية لقاع البحار مركز المراقب لدى الجمعية العامة". ومشروع القرار، الذي قدمه ٥٥ بلداً، يعبر عن القرار الذي اتخذته بالإجماع جمعية السلطة الدولية لقاع البحار في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وتتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة بمقررها ٤٢٦/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ قررت أن يقتصر منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة في المستقبل على الدول وعلى المنظمات الحكومية الدولية التي تغطي أنشطتها مسائل ذات أهمية للجمعية العامة.

والسلطة الدولية لقاع البحار منظمة حكومية دولية مستقلة أنشئت بموجب المادة ١٥٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومن ثم فإن منح السلطة الدولية لقاع البحار مركز المراقب سيكون متسقاً ومقرراً للجمعية العامة هذا.

من التطورات الأخرى المتصلة بقانون البحار وشئون المحيطات. وإن قانون البحار، كما تعبّر عنه أحكام الاتفاقية، يشمل مكونات عديدة، وولايات تنفيذ جوانبه المختلفة موزعة بين عدد من المنظمات والهيئات الدولية، بما فيها المؤسسات الثلاث الجديدة المستقلة ذاتياً التي أنشئت بموجب الاتفاقية، وهي: السلطة الدولية لقاع البحار، ولجنة حدود الجرف القاري، والمحكمة الدولية لقانون البحار. وفي حين أن لهذه المؤسسات والمنظمات والهيئات ولايات محددة، فإنها لا تستطيع أن تعمل بمعزل، بعضها عن بعض، أو بمعزل عن مداولات الجمعية العامة بشأن التطورات العالمية المتصلة بقانون البحار. الواقع أن اتفاقية قانون البحار تقوم على المبدأ القائل بأن:

"مشاكل الحيز المحيطي وثيقة الترابط، ويلزم النظر فيها كلّ." (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الفقرة الثالثة من الدبياجة)

وبالمثل، فإن مداولات الجمعية العامة بشأن التطورات المتصلة بقانون البحار، أو استعراضها لتنفيذ الاتفاقية، لن يكتملا دون إسهام أو مشاركة مختلف الهيئات الدولية المختصة.

وبالتالي، ينطبق هذا القول في حالة السلطة الدولية لقاع البحار، التي تضطلع بالمسؤولية الفريدة عن تنظيم ومراقبة الأنشطة في المنطقة الدولية لقاع البحار، بمقتضى الاتفاقية والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤.

وتشغل المنطقة الدولية لقاع البحار حوالي ٥٠ في المائة من سطح الكره الأرضية وهي تشكل أكبر جزء مشاع من الكره الأرضية. وتضطلع السلطة بالمسؤولية الخاصة عن إدارة موارد منطقة قاع البحار العميقه والتتأكد من أن تطوير هذه الموارد يجري لمنفعة البشرية ككل. وتقع على عاتق السلطة، في جملة أمور، مسؤولية رصد الجوانب البيئية للأنشطة في قاع البحار العميقه وتشجيع تطوير التكنولوجيا البحرية والبحث العلمي البحري في المنطقة الدولية.

وبالتالي، فإن للسلطة الدولية لقاع البحار اهتماماً بمداولات الجمعية بشأن المسائل المتصلة بالبيئة البحرية، والتكنولوجيا البحرية، والبحث العلمي البحري، والمسائل المتصلة بالموارد الطبيعية والمسائل القانونية والسياسية بقدر ما يكون لهذه المسائل من الآثار على المنطقة الدولية

وإنني متأنّد أن مركز المراقب المبتغى منحه للسلطة، والذي سيتمكنها من المشاركة في المناقشات ذات الصلة التي تدور في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إنما هو مركز له أهمية يدركها الجميع بالفعل. فوجود السلطة في الجمعية العامة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى إثراء الحوار وتعزيز فهم المسائل المتصلة بقانون البحار وشئون المحيطات، التي تعرض على هذه الجمعية.

وباسم مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.2، والمعنون "من السلطة الدولية لقاع البحار مركز المراقب لدى الجمعية العامة"، أود أن أطلب إلى الجمعية العامة اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.2.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.2؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.2. (القرار ٦٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً للقرار الذي اتخذناه توا، أعطي الكلمة الآن للسيد ساتيا ناندان، أمين عام السلطة الدولية لقاع البحار.

السيد ناندان (السلطة الدولية لقاع البحار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن أعضاء السلطة الدولية لقاع البحار وبالأصل عن نفسي، بصفتي أميناً عاماً للسلطة، أود أنأشكر الجمعية العامة على دعوة السلطة للمشاركة في مداولاتها، بوصفها مراقباً.

وأود أيضاً أنأشكر الدول التي اقترحت إدراج البند ١٦٠ الخاص بمنح السلطة الدولية لقاع البحار مركز المراقب لدى الجمعية العامة، على جدول الأعمال، وكذلك الدول التي قدمت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.2، الذي اعتمدته الجمعية توا.

لقد قامت الجمعية العامة على مدى عدة سنين باستعراض التطورات المتصلة بقانون البحار. وفي الفترات الأخيرة، منذ أندخلت الاتفاقية حيز النفاذ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أكدت مجدداً أهمية النظر والاستعراض السنويين للتطورات العامة المتصلة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وغير ذلك

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٠ من جدول الأعمال؟

للمحيطات. وبأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان رأى أعضاء السلطة أن ثمة فائدة متبادلة تترتب على سعي السلطة إلى الحصول على مركز مراقب في الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

مرة ثانية، باسم السلطة الدولية لقاع البحار، أحيط علماً مع الامتنان بمنح السلطة مركز المراقب وأتطلع إلى تعاون مثمر جداً بين المؤسستين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨٠٠